مجلة البحوث الإعلامية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر

داخـــل العـــدد

- **اتجاهات الدراسات الإعلامية في قسم الصحافة والإعلام بجامعة الأزهر . د. رزق سعد عبد المعطى**
- **دور التليفزيون المصري في إدراك مخاطر الأمن المائي في مصر . د. حنـــان يـوســـف**
- **اعتماد طلبة الجامعات السعودية علي وسائل الإعلام في الحصول علي المعلومات أثناء الكوارث والأزمات. د. أميرة محمد إبراهيم النمر**
- **اتجاهات الإعلاميين نحو دور الشبكات الاجتماعية في التغيير المجتمعي . د. ندية عبد النبي محمد القاضي**
- **رؤية الصحفيين المصريين للصحافة الاستقصائية ودورها في صنع السياسات العامة. د. عيسى عبد الباقي موسى**
- **المعارضة الإلكترونية وعلاقتها بالتحولات السياسية في العالم العربي. د. عـــلاء الشـــامـــي**
- **تقييم الأداء المهني للقائم بالاتصال في القنوات التليفزيونية الحكومية والخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. د. صفـا محمـود عثمـان**
- **البحوث الإعلانية في ربع قرن . د. رجاء عبد الرازق الغمراوي**
- **الاتجاهات الأساسية لدراسات الصورة الذهنية في مصر خلال العقد الأول من القرن ٢١ . د. أمـــانـــي ألـــــبرت**
- **مشاركة القنوات الفضائية المصرية في دعم التنمية السياحية بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير. د.إيمان عزالدين محمد دوابه**
- **أثر حرية التعبير في تعرض النخبة الأكاديمية والإعلامية للبرامج الحوارية في القنوات الفضائية المصرية . د . فاطمة الزهراء صالح**
- **دور الإعلام البيئي في تحقيق التنمية المستدامة. د.هالة الطلحاتي د.أبـو بكـر الصـالـحي**
- **اعتماد الجمهور المصري على وسائل الإعلام في الحصول على المعلومات حول ثورة ٢٥يناير . د.غـــادة صـــقـر**

العدد
السادس
والثلاثون
أكتوبر ٢٠١١
(المجلد الثاني)

رقم الإيداع بدار الكتب
المصرية
٦٥٥٥

العدد السادس والثلاثون
أكتوبر ٢٠١١ م
(المجلد الثاني)

مجلة
البحوث الإعلامية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر

رئيس مجلس الإدارة
أ.د . أسامة العبد

رئيس التحرير
أ.د . عبد الصبور فاضل

الإشراف الفني
أ.د . سامي الكومي

سكرتير التحرير
د. محمد أحمد هاشم
الشريف

المراسلات: توجه المراسلات باسم الدكتور سكرتير التحرير على العنوان التالى : القاهرة ـ جامعة الأزهر ـ كلية الإعلام ت : ٠٠٢٢٥١٠٨٢٥٦

السعر: داخل جمهورية مصر العربية
للنسخة الواحدة ٥٠ جنيها مصريا

هيئـــة المحكميـــن

أ.د : فـــــاروق أبـــو زيد
أ.د : علـــــى عجـــــوة
أ.د : محيي الدين عبد الحليم
أ.د : انشـــراح الشـــــال
أ.د : مـــــاجى الحلوانى
أ.د : منـــــى الحديـدى
أ.د : عـــدلى رضـــــا
أ.د : ســـامى الشـــريف
أ.د : حســن عمـــاد مكاوى
أ.د: أشـــــرف صـــالح
أ.د : نجـــــوى كـــامل
أ.د : شعبـــــان شـمس
أ.د : شـــريـف اللبـــان
أ.د : جمـــــال النجـــار
أ.د : سليـــــمان صـــالح
أ.د : عبـد الصبـور فاضـل
أ.د : فـــــوزى عبـد الغنى
أ.د : حســـــن علـــــى
أ.د : محمـــود إسمـاعيل

جميع الآراء الواردة فى المجلة تعبر عن رأى أصحابها ولا تعبر عن رأى المجلة

العـدد الخامس والثلاثون ـ يناير ٢٠١١ م (المجلد الثاني)

فهـــرس المحتويات

المحتـــــــــويـــــــات	رقم الصفحـة
ــ داخـــل العـــــدد ــ هيئـــة التحـــرير ــ هيئـــة المحكميـــن ــ الافتتاحيـــــــــة	١ ٣ ٤ ٥ ــ ٨
اتجاهات الدراسات الإعلامية في قسم الصحافة والإعلام بجامعة الأزهر . **د. رزق سعد عبد المعطى**	٩ ــ ٤٢
دور التليفزيون المصري في إدراك مخاطر الأمن المائي في مصر . **د. حنـــان يـــوســـف**	٤٣ - ٨١
اعتماد طلبة الجامعات السعودية علي وسائل الإعلام في الحصول علي المعلومات أثناء الكوارث والأزمات. **د. أميرة محمد إبراهيم النمر**	٨٣ - ١٢٩
اتجاهات الإعلاميين نحو دور الشبكات الاجتماعية في التغيير المجتمعي . **د. ندية عبد النبي محمد القاضي**	١٣١ ــ ١٧٥
رؤية الصحفيين المصريين للصحافة الاستقصائية ودورها في صنع السياسات العامة. **د. عيسى عبد الباقي موسى**	١٧٧ ــ ٢٣٥
المعارضة الإلكترونية وعلاقتها بالتحولات السياسية في العالم العربي. **د. عـــلاء الشـــامـــي**	٢٣٧ ــ ٢٧٧
تقييم الأداء المهني للقائم بالاتصال في القنوات التليفزيونية الحكومية والخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. **د. صفـــا محمـــود عثمـان**	٢٧٩ ــ ٣٢٧
البحوث الإعلانية في ربع قرن . **د. رجاء عبد الرازق الغمراوي**	٣٢٩ ــ ٣٨٥
الاتجاهات الأساسية لدراسات الصورة الذهنية في مصر خلال العقد الأول من القرن ٢١ . **د. أمـــانـــي ألـــــبرت**	٣٨٧ ــ ٤٤٦
مشاركة القنوات الفضائية المصرية في دعم التنمية السياحية بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير. **د.إيمان عزا لدين محمد دوابه**	٤٤٧ ــ ٤٧٧
أثر حرية التعبير في تعرض النخبة الأكاديمية والإعلامية للبرامج الحوارية في القنوات الفضائية المصرية . **د . فاطمة الزهراء صالح**	٤٧٩ ــ ٥١٠
دور الإعلام البيئي في تحقيق التنمية المستدامة. **د.هالة الطلحاتي** **د.أبـــو بكـــر ألصالحي**	٥١١ ــ ٥٦٢
اعتماد الجمهور المصري على وسائل الإعلام في الحصول على المعلومات حول ثورة ٢٥يناير . **د.غـــــادة صـــــقـــر**	٥٦٣ -- ٥٩٤

المعارضة الإلكترونية وعلاقتها بالتحولات السياسية في العالم العربي

دراسة حالة لثورة ٢٥ يناير

إعداد
د. علاء الشامي
مدرس الإعلام فى كلية البنات
جامعة عين شمس

مقدمة:

تفضى القراءة العامة للمشهد السياسي فى عالمنا العربى إلى القول بأن مراحل ثلاثة كبرى قد مرت بها هذه المنطقة من العالم خلال المائة عام الأخيرة، ساهمت ـ ولا تزال ـ فى تشكيل واقعها السياسي والاجتماعي من ناحية، ومجالها العام من ناحية أخرى. ارتبطت المرحلة الأولى بحقبة الاستعمار الأجنبى لأراضيها، فى حين تمثلت المرحلة الثانية فى نضال شعوبها الطويل بغية التحرر من الاستعمار، أما المرحلة الثالثة فتعكس ما تعيشه شعوب المنطقة العربية الآن من حالة ثورية ضد مظاهر الاستبداد السياسي والقهر الاجتماعي.

تساؤلات كثيرة ومشروعة أثارها علماء السياسة والاجتماع والباحثون فى الشأن العربى بشكل عام (سواء أكانوا عرباً أم أجانب) طوال الفترة الزمنية التي أعقبت الحقبة الاستعمارية (المرحلة الثانية)، جاء فى مقدمتها السؤالان (المعضلتان) التاليان: لماذا تتوقف سحب الحرية كلما مرت بسماء المنطقة العربية تحديداً، فى الوقت الذى عبرت فيه هذه السحب بشكل طبيعى أجواء المناطق الجغرافية المتاخمة لها من كل اتجاه؛ شمالاً(دول أوربا الشرقية على سبيل المثال)، وجنوباً(غانا وجنوب إفريقيا على سبيل المثال)، وشرقاً (التجربتين الماليزية والتركية على سبيل المثال)، وغرباً(التحولات الديمقراطية التى شهدتها بعض دول أمريكا الجنوبية)؟.

أما السؤال الثانى فمفاده: هل الشعوب العربية بطبعها لا تثور؟ وبصيغة أخرى: لماذا لا تثور الشعوب العربية رغم توافر الحد الأدنى (وفى بعض الحالات الحد الأعلى، كالحالة المصرية على سبيل المثال) من الضغوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة لاندلاع الثورة؟.

ظل هذان السؤال يشكلان تحدياً صعباً أما المحللين والباحثين لفترة طويلة حتى جاءت اللحظة التي توقفت خلالها سحب الحرية للمرة الأولى فى أجواء منطقتنا العربية فيما بات يعرف "بالربيع العربي"، الذى بدأت تباشيره في تونس ليحل رأساً نحو مصر، ولينتقل منها بعد ذلك إلى ليبيا، ومنها إلى الجنوب نحو اليمن ثم إلى الشمال فى سوريا.

وكما كان غياب سحب الحرية عن عالمنا العربي مريباً، جاء حضورها مباغتاً للجميع؛ حكاماً ومحكومين، ثواراً ومنظرين. بمعنى آخر، فكما كان غيابها "ظاهرة" حيرت الباحثين، فإن حضورها المباغت والمتعاقب شكّل "ظاهرة" مماثلة استدعت التأمل والدراسة. ولعلنا نسوق فى هذا الإطار عدة ملاحظات نعرضها على النحو التالى:

أولاً: أهم ما يلفت الانتباه فى المشهد السياسى الراهن أن نسمات الحرية قد سرت فى جسد العالم العربى من أحد أطرافه (تونس) وليس كما كان متوقعاً أن تسرى من قلبه النابض (مصر). والملفت كذلك أن استجابة القلب النابض لما أصاب أحد الأطراف قد جاءت سريعة ومؤثرة، لتسرى الحركة من بعد ذلك من القلب إلى بقية أجزاء الجسد؛ كل حسب طاقته ووفق تسارع أحداثه دونما حاجة إلى وجود خريطة تفصيلية شارحة، إذ كان كافياً أن يتوافر "النموذج".

ثانياً: كما كانت نقطة البدء (تونس) فى حد ذاتها مفاجأة، جاء تصدر الشباب (وقود الثورات العربية) واجهة المشهد الثورى العربى مفاجأة أخرى. لقد اعتدنا طوال العقود الماضية التي تلت مرحلة التحرر الوطني من الاستعمار أن تتصدر "النخبة" واجهة المشهد السياسى العربى، وأن تنوء وحدها بأعباء التغيير. ولكن يبدو أن الشباب العربى قد يأس من نخبته بنفس القدر الذي يأس فيه من حكامه، فقرر أن يتحمل عبئ التغيير منفرداً، وأن يدفع ثمنه دون استئذان من أحد سواء أكانوا نخبة أو حكاماً، وهو ما شكل صدمة للاثنين معاً. الملفت للنظر فى هذه المفارقة أن "النخبة الحاكمة" توهمت أن معركتها الكبرى إنما تنحصر في مواجهة "النخبة المثقفة" أو ترويضها، فى الوقت الذى استنفذت فيه طاقات "النخبة المثقفة" ـ بدورها ـ إما فى صراعاتها الأيديولوجية البينية، أو في الإبقاء على توازنات ومساومات سياسية اعتادت

القيام بها مع "النخبة الحاكمة"، وهو ما أفقدهما (النخبة الحاكمة والنخبة المثقفة) معاً ثقة الفصيل الأكثر حجماً والأكثر حيوية فى جسد الأمة العربية وهو فصيل الشباب. الملف للنظر كذلك أن الشباب العربى تعرض لحملات تشكيك وتشويه واسعتين ـ وتحديداً خلال العقد الأخير ـ وُصف خلالها بالسلبية وفقدان الحلم وفقدان الإرادة، فضلاً عن استخدامه المكثف لشبكة الإنترنت على نحو سلبي. ولم ينتبه القائمون على هذه الحملات أن استخدام الشباب المكثف والمتراكم لشبكة الإنترنت قد أنتج فيما بينهم لغة وفهماً ووعياً مختلفاً حول مفهوم التغيير وسبل تحقيقه، وهو ما تبدى واضحاً فى المشهد الثورى الراهن.

ثالثاً: إذا كانت مسارات المعارضة السياسية التى سلكتها "النخبة المثقفة" فى صراعها الطويل مع "النخبة الحاكمة" طوال فترة ما بعد الاستعمار(المرحلة الثانية) تتسم بأنها تقليدية ومتوقعة، بل وتحدث أحياناً بعلم "النخبة الحاكمة" وبإذن منها، أي أنها تأتى من داخل السياق، فإن مسارات المعارضة السياسية التى سلكها "الشباب العربى" تتسم بأنها غير تقليدية وغير متوقعة، حيث أتت عبر وسيط إلكترونى وفي إطار الواقع الافتراضى، ومن ثم يمكن وصفها بأنها تأتى من خارج السياق. أفضى اختلاف مسارات المعارضة السياسية الإلكترونية التي سلكها الشباب العربي عن مثيلاتها التقليدية التي سلكتها "النخبة المثقفة" إلى صعوبة محاصرتها أو القضاء عليها من قبل "النخبة الحاكمة". فى مقابل ذلك واجهت "النخبة المثقفة" صعوبة مماثلة فى القدرة على استيعاب المعارضة السياسية الإلكترونية أو التعاطى معها على نحو فاعل، وذلك إما لانقطاع التواصل الإجتماعي والإنساني بين جيلين مختلفين (جيل الشيوخ وجيل الشباب) من ناحية، أو لأسباب تقنية تتعلق بالتفاوت فيما بين قدرات هذين الجيلين على استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة من ناحية أخرى.

رابعاً: لعلنا نلاحظ أن سحب الحرية إذا كانت قد باغتت الداخل (النظام السياسى/المعارضة التقليدية/ الجماهير/ الثوار أنفسهم)، فإنها قد باغتت الخارج (القوى الفاعلة الكبرى وتحديداً الولايات المتحدة وأوربا) بذات القدر. وباستقراء التاريخ يتبين أن "الخارج" لطالما شكل طرفاً أصيلاً فى كافة معادلات التغيير التى شهدتها المنطقة العربية سواء خلال المرحلة الاستعمارية (المرحلة الأولى) أو مرحلة ما بعد الاستعمار (المرحلة الثانية). ومن ثم يمكن القول بأن المشهد الثورى العربى الراهن (المرحلة الثالثة) يؤسس لمرحلة جديدة يتم بموجبها تحييد "الخارج الغربى" للمرة الأولى على هذا النحو، وهو ما أكسب المشهد الثورى مشروعية كان الثوار فى أمس الحاجة إليها وذلك لأسباب موضوعية ثلاثة: الأول، تحييد الخارج الغربي على هذا النحو دفع عن الثوار ومؤيدهم أية شبة ارتباط بالخارج اعتادت الأنظمة السياسية العربية (حليفة الخارج الغربى طوال الوقت) اتخاذها كذريعة للتخوين ومن ثم إمكانية السماح بممارسة أقصى درجة من التعامل الوحشى مع المطالبين بأية استحقاقات سياسية أو اجتماعية. السبب الثانى، أنه حال نجاح الثورة يكون الثوار فى حل من الشعور بأية ولاءات للخارج الغربى، كما اعتادت أن تشعر به "النخبة الحاكمة" وكثير من "النخب المثقفة" تجاه الخارج الغربى، وهو ما يفضي إلى أن يظل ولاء الثوار الرئيسى للمبادئ التى خرجوا من أجلها واستشهدوا فى سبيلها وليس لشيئ آخر. أما السبب الثالث فيرجع إلى أنها ستعد المرة الأولى التىُ يضطر فيها "الخارج الغربى" إلى التعاطى مع المنطقة العربية وفق قواعد جديدة تحكمها لغة الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وليس وفق لغة التهديد وفرض الإملاءات.

خامساً: من المفارقات المثيرة للتأمل في المشهد السياسى العربى الراهن أن توظيف شبكة الإنترنت لإحداث تغيير سياسى جذرى على هذا النحو يقع في منطقة هي الأعلى من حيث معدلات الأمية بين

مناطق العالم المختلفة *، وذلك بالرغم من أن شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي خرجت إلى العالم "كمبادرات غربية" بامتياز، إلا أن توظيفها لإحداث تغيير سياسى جذرى فى المجال السياسى العربى على هذا النحو ستسجل بوصفها "مبادرة عربية" بامتياز، وهو ما سيتوقف عنده دارسو الإعلام والسياسة ملياً خلال الفترة المقبلة.

فى ضوء الاستعراض السابق لأهم قسمات المشهد السياسى العربى الراهن (المرحلة الثالثة)، يغدو من الأهمية بمكان التوقف قليلاً عند التجربة المصرية تحديداً، وذلك لأسباب ثلاثة: الأول يتعلق بثقل مصر التاريخى والجغرافى والبشرى، وهو ما يكسب تجربتها الثورية أبعاداً تأثيرية تتخطى حدودها الجغرافية لتؤثر على دول عربية أخرى. أما السبب الثانى فموضوعى؛ يتعلق بأن تجربتها الثورية جاءت مختلفة نسبياً عن التجارب الثورية السابقة عليها (تونس) واللاحقة لها (ليبيا واليمن وسوريا) من أوجه عدة تتعلق بدوافع الثورة ووقائعها ونتائجها المتحققة وتلك المحتملة من ناحية، ومن حيث تحول الواقع الافتراضى فى التجربة المصرية إلى رأس مال اجتماعى حقيقي نجحت خلاله "المعارضة السياسية الإلكترونية" للمرة الأولى في أن تكّون "الكتلة الحرجة" اللازمة لإحداث التغيير الشامل من خلال الفضاء الإلكترونى أولاً، ثم نجاحها بعد ذلك فى تحريك هذه "الكتلة الحرجة" نحو "الشارع" المصرى، وهو ما سيرد ذكره تفصيلاً فى موضع لاحق من هذه الدراسة. أما السبب الثالث فشخصى؛ يتعلق بمعايشة الباحث لوقائع الثورة وأحداثها وتفاصيلها بشكل يومى، ومن ثم فإن الأطروحات التى تدفع بها الدراسة تستند إلى منطلقات نظرية وأخرى واقعية عايشها الباحث بنفسه، وهو ما قد يضفى أهمية "نسبية" إلى ما تتوصل إليه الدراسة من نتائج.

يحسن بنا بعد تلك التقدمة أن نتعرض بشيئ من التفصيل لما تعنيه الدراسة بظاهرة "المعارضة الإلكترونية"، ودوافعها، وما تشير إليه من دلالات فى الواقع المصرى وذلك من خلال الاستعراض التالى.

المعارضة الإلكترونية .. فى المصطلح

ثمة اتفاق بين علماء اللغة على أن المصطلحات لا يفضل بعضها بعضاً، إذ لكل منها جذره ودلالته اللغوية المستقلة. غير أن ذلك لا يحول دون القول بأن المصطلحات تتمايز فيما بينها، إما لأسبقية ظهورها تاريخياً، أو لقدرتها فى التأثير على عقول ونفوس السامعين حال ذكرها منذ الوهلة الأولى، أو لقدرتها فى التكيف والتطور عبر العصور المختلفة. ويعد مصطلح "المعارضة" واحداً من هذه المصطلحات؛ فمن الناحية التاريخية ارتبط ظهوره بظهور"الدولة الحديثة"*وما صاحب نشأتها من مفاهيم وآليات لممارسة العملية السياسية، "كالديمقراطية"

---

* نشير هنا إلى أمية القراءة والكتابة وليس أمية استخدام الحاسب الآلى، وهو الأمر الذى يزيد من دلالة هذه المفارقة.

* لا نعنى بذلك انتفاء وجود ظاهرة "المعارضة" قبل ظهور الدولة الحديثة أو قبل ظهور مفهوم الديمقراطية بالمطلق، ولكن عمد الباحث من خلال ذلك التعاطى مع هذين المفهومين (الدولة الحديثة/المعارضة) وفق الفهم العام السائد و المستقر لهما فى أذهان الجميع فى واقعنا المعاصر. أما فيما يتعلق بقدم ظاهرة المعارضة يعتقد الباحث أنه أينما كانت الدولة /السلطة كانت المعارضة، إذ إنها الوجه الآخر للسلطة، يرتبطان معاً وجوداً وعدماً. ومن ثم فإننا نتحدث عن ظاهرة قديمة قدم ظهور "الدولة" ذاتها التى ترجع وفق تقديرات البعض لعصر الفراعنة، الذين أقاموا أول دولة نظامية مركزية فى التاريخ وفق تلك الرؤية. أما فيما يتعلق بالسياق الإسلامى ، فيمكن القول إن البدايات الأولى لظهور المعارضة السياسية فى تاريخ "الدولة الإسلامية" يرجع إلى فترة مبكرة جداً تلت من وجهة نظر البعض إلى اللحظات الأولى لوفاة الرسول. ونشير بذلك إلى اجتماع المهاجرين والأنصار (المعارضة) فى سقيفة بنى ساعدة لاختيار خليفة للمسلمين"الحاكم"، وهو الاجتماع الذى شهد أول خلاف "كبير" بين المسلمين الذى جاء سياسياً محضاً، ولم يكن فى شأن من شئون العقيدة أو العبادة أو أمر من أمور الدين. وفى هذا الإطار يقرر الأشعرى بأن "أول ما حدث من الاختلاف بين المسلمين بعد نبيهم "صلي الله عليه وسلم"اختلافهم في الإمامة ... وكان الاختلاف بعد الرسول في الإمامة ، ولم يحدث خلاف غيره في حياة أبي بكر رضوان الله عليه وأيام عمر، إلي أن ولي عثمان بن عفان رضي الله عليه" (أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية (القاهرة: مكتبة النهضة، ١٩٦٩)، ص ص: ٣٩ – ٤٩. لمزيد من التفاصيل حول طبيعة المعارضة السياسية فى إطار الممارسة الإسلامية، أنظر: علاء الشامى، دور الخطاب الدينى فى وسائل الاتصال فى تشكيل اتجاهات الشباب المصرى نحو القضايا السياسية، رسالة

(وتحديداً الديمقراطية الليبرالية)*على سبيل المثال، التى تعنى تداول السلطة بشكل سلمى بين من هم فى سدة الحكم ومن هم فى صفوف المعارضة وفق قواعد نظرية وممارسات عملية واضحة المعالم.
ومن حيث القدرة فى التأثير على نفوس السامعين، يمتاز مصطلح "المعارضة" بقدرته المزدوجة فى التأثير على السلطة من ناحية، إذ تطرح نفسها بديلاً مرتقباً أو على الأقل منافساً شرساً للسلطة القائمة، كما أنها تؤثر فى الجماهير من ناحية أخرى بما ترمز إليه من معان ترتبط بالشعور بالمظلومية السياسية.
أما من حيث مرونة المصطلح وقدرته على التطور عبر العصور المختلفة، تجدر الإشارة إلى عدة أشكال اتخذتها المعارضة، اختلفت باختلاف المكان والزمان الذى ظهرت فيه، فمنها مثلاً: المعارضة بمفهومها الدموى، المعارضة الحزبية الراسخة فى الديمقراطيات الغربية المستندة إلى مبدأ التداول السلمى للسلطة، المعارضة فى إطار نموذج الانقلابات العسكرية، المعارضة الحزبية المستأنسة المتعارف عليها فى كثير من دولنا العربية والتى تعد ـ بشكل أو بآخر ـ ركناً من أركان النظام السياسى القائم وليست بديلاً حقيقياً له، المعارضة الإلكترونية التى ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بانتشار الإنترنت واستخدامه على نحو كثيف فى العقد الأخير وخاصة فى ظل الأنظمة الاستبدادية باعتبارها الملاذ الأخير والآمن لممارسة الحقوق السياسية ومن بينها الحق فى التعبير عن الرأى.
ونظراً لأن المعارضة الإلكترونية فى مصر هى موضوع الدراسة الراهنة، يغدو من الأهمية بمكان تعريف المصطلح وفق الرؤية التى تتبناها الدراسة، ثم التعرف على أهم ملامح المشهد المصري العام الذى أفرز ظاهرة المعارضة الإلكترونية، ثم الإشارة بعد ذلك إلى بعض الدلالات التى تنطوى عليها ظاهرة المعارضة الإلكترونية فى الواقع المصري.
نعنى بالمعارضة الإلكترونية تلك الظاهرة التى يلجأ بمقتضاها الأفراد أو الجماعات** من ذوى المرجعيات السياسية والثقافية والاجتماعية المختلفة إلى استخدام شبكة الإنترنت وشبكات التواصل

دكتوراة غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٦)، وتحديداً الفصل الثالث الذى يناقش طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة فى إطار الممارسة الإسلامية. أما فيما يتعلق بتاريخ المعارضة السياسية فى إطار الفكر الإسلامى، انظر :نيفين عبد الخالق، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي (القاهرة: مكتبة الملك فيصل الإسلامية، ١٩٨٥).

* يشير مفهوم "الديمقراطية الليبرالية" إلى حكم الشعب وفقاً لرأى الأغلبية شريطة أن تضمن ممارسات الأغلبية وقراراتها حقوق مختلف الأقليات الدينية والعرقية والسياسية فى المجتمع. ويعنى ذلك أن "الديمقراطية الليبرالية" من شأنها كبح جماح "الديمقراطية" إذا ما أسفرت ممارسات الأغلبية ما يضر بمصالح وحقوق الأقليات فى المجتمع. ولا أدل على ذلك مما انتهت إليه بعض الممارسات الديمقراطية فى بعض دول العالم من تكريس أنماط حكم ديكتاتورية مارست أبشع أنواع القهر السياسى والاجتماعى ليس فقط ضد الأقلية بل ضد الأغلبية التى أتت بها.

** وفق الرؤية التى تتبناها الدراسة الراهنة، لا تندرج مختلف الأنشطة السياسية التى تقوم بها الأحزاب السياسية المصرية المعارضة على شبكة الإنترنت أو ما تتضمنه النسخ الإلكترونية من صحفها الورقية المطبوعة ضمن فهمنا لمصطلح المعارضة السياسية الإلكترونية لسبب رئيسى يرجع لضعف تأثير الأحزاب السياسية المصرية فى تشكيل الرأى العام فى الواقع المصرى بشكل عام، نظراً لتحول هذه الأحزاب (طوعاً أو كرهاً) إلى مجرد كيانات تقوم بدور وظيفى ـ إن جاز التعبير ـ يخدم أهداف النظام وليس العكس. ومن ثم يمكن الزعم بأن الأحزاب السياسية المصرية لم تشكل رهاناً حقيقياً محتملاً ـ سواء من خلال برامجها الانتخابية أو رموزها وقادتها الفكرية والسياسية أو صحفها الورقية أو مواقعها الإلكترونية ـ يمكن أن تستند إليه الجماهير فى إحداث التغييرات السياسية المنشودة. هذا فيما يتعلق بالأحزاب السياسية، أما فيما يتعلق بسبل التواصل الإلكترونى بين أعضاء جماعة الإخوان المسلمين من ناحية وبينهم وبين الرأى العام من ناحية أخرى من خلال موقعهم الإلكترونى فإنها تقع ضمن هذا المصطلح نظراً للضغوط الأمنية الشديدة والمتتالية التى تتعرض لها الجماعة، ما جعل من التواصل فيما بين أعضائها وفيما بينها وبين الرأى العام عبر موقعها الإلكترونى بديلاً أسهم بشكل أو بآخر فى الحراك السياسى فى مصر، وهو ما جعلنا ندرج الأنشطة السياسية الإلكترونية للجماعة فى إطار الحسبان عند تعريف ودراسة مصطلح المعارضة الإلكترونية.

الاجتماعى الإلكترونى والاعتماد عليها كمصدر رئيسى فى الحصول على المعلومات حول القضايا المثارة فى المجتمع المصرى بشكل عام من ناحية، واستخدامها والاعتماد عليها بشكل رئيسى للتعبير عن آرائهم واتجاهاتهم نحو تلك القضايا بشكل علنى من ناحية أخرى. وقد أفضى ذلك الاستخدام/ الاعتماد على شبكة الإنترنت لخلق عالم افتراضى virtual world ينعم فيه هؤلاء الأفراد والجماعات بممارسة حقوقهم السياسية بحرية وفاعلية بعد أن ضاق بهم الواقع الحقيقى real world - على اتساعه - نتيجة احتكار النظام السياسى السابق للثروة والسلطة معاً من ناحية، وبفعل انسداد القنوات الشرعية المتعارف عليها لممارسة العمل السياسى بشكل علنى من ناحية أخرى.

المعارضة الإلكترونية فى مصر ... فى المشهد

يتبين من خلال التعريف السابق أن "ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية" تكاد تكون إحدى الظواهر المميزة لأنظمة الحكم الاستبدادية، إذ لا حاجة ملحة لدى الأفراد أوالجماعات فى ظل أنظمة الحكم الديمقراطية إلى اللجوء إلى العالم الافتراضى لممارسة حقوقهم السياسية طالما توافرت سبل ممارستها فى الواقع الفعلي، اللهم إلا إذا جاء اعتمادهم على ذلك العالم الافتراضى لممارسة المزيد من الضغوط على نظام الحكم القائم باتجاه معين، أو بغرض حشد وتعبئة الجماهير على نحو أكثر فاعلية تجاه قضية معينة.

يبدو كذلك أن ظاهرة المعارضة الإلكترونية ظاهرة حديثة نسبياً، حيث ازدادت أهميتها في أعقاب ظهور شبكات التواصل الاجتماعى الإلكترونى (وتحديداً خلال السنوات القليلة الماضية)، فى الوقت الذى ساد فيه الاعتقاد بأن المجال الحيوى لشبكة الإنترنت إنما يتمثل ابتداءً وانتهاءً فى قدرته اللامحدودة علي إتاحة كم هائل من المعلومات وتبادلها على نطاق عالمى، غير أن ظهور شبكات التواصل الاجتماعي شكَّل نقلة نوعية فى طرق التعاطى مع شبكة الإنترنت، بحيث باتت وسيلة رئيسية ليس فقط لتبادل المعلومات، ولكن للتواصل الاجتماعى ثم التواصل السياسى لاحقاً بكل ما يتضمنه الأخير من إمكانات تتعلق بالقدرة على توعية وتوجيه وحشد الجماهير فى الواقعين الافتراضى والفعلي معاً.

إذا انتقلنا إلى المشهد العام المتعلق بالمعارضة السياسية الإلكترونية فى مصر، تتيح إطلالة عامة على ذلك المشهد الخروج باستنتاجات أولية نعرضها على النحو التالى:

أولاً: يمكن القول بأن البدايات الحقيقية للمعارضة الإلكترونية فى مصر وفق المفهوم الذى تتبناه الدراسة قد بدأت بالمدونات الإلكترونية[1] Blogs، التى اعتاد أصحابها طرح آراء وتوجهات سياسية معارضة تجاوزت أسقف الحرية المسموح بها آنذاك فى وسائل الإعلام التقليدية، ما حدا بالمدونين Blogers من الناشطين سياسياً إلى اللجوء إلى فضاء الإنترنت للتعبير عن تلك الآراء والتوجهات والكشف من خلالها عن المسكوت عنه فى الخطاب الإعلامى السائد. وانقسمت هذه المدونات وفق معلومية صاحبها إلى نوعين: الأول اختار أصحابها الإفصاح طوعاً عن هويتهم الشخصية عملاً بمبدأ "الشفافية" أو لتحقيق مزيد من التواصل الاجتماعي والسياسي مع مريدى تلك المدونات.* أما النوع الثانى من تلك المدونات فقد آثر أصحابها أن تظل شخصيتهم الحقيقية مجهولة عملاً بمبدأ "التقية" الأمنية أو بغية التركيز على محتوى

* من هذه المدونات . على سبيل المثال . مدونة الناشط "كريم عامر"، أول مدون مصرى يتم اعتقاله ومحاكمته على خلفية نشره آراء شخصية عبر شكبة الإنترنت حول قضايا ذات صلة بالدين الإسلامى والأزهر وشيخ الأزهر والفتنة الطائفية عام ٢٠٠٥. وقد أفضى نشر تلك الآراء إلى فصل صاحبها من جامعة الأزهر واعتقاله أكثر من مرة، وانتهى الأمر بحبسه لمدة ٤ سنوات. ومن هذه المدونات "معلومة الهوية" مدونة "الوعى المصرى" واسعة الانتشار للمدون "وائل عباس". التى كان لها الفضل الأكبر فى نشر معظم كليبات التعذيب التى يمارسها ضباط ومعاونو الشرطة ضد المواطنين فى أقسام الشرطة، والتى اعتقل صاحبها على خلفية نشر تلك الكليبات أكثر من مرة.

المدونة ذاته وليس صاحبها، وهو ما دعا القائمين عليها الى اختيار أسماء مدوناتهم بعناية فائقة بحيث تجذب الانتباه من الوهلة الأولى*.
بالرغم من أهمية المدونات كمرحلة نوعية من مراحل تبلور المعارضة الإلكترونية فى مصر إلا أنها ظلت نخبوية إلى حد كبير، حيث لم تكن شبكة الإنترنت قد أتيحت وقتذاك أمام هذا القطاع العريض من الناس بهذه السهولة "النسبية" القائمة حالياً. أما من حيث اللغة المستخدمة فقد غلب على مضامين تلك المدونات ما يمكن تسميته مجازاً "بلغة النخبة" (سواء ما كتب منها باللغة العربية الفصحى أو بالإنجليزية) التى تميل إلى التنظير، ومن ثم فقد كانت بعيدة إلى حد كبير عن لغة "الشارع"، وهو ما بدا واضحاً فى مرحلة لاحقة عقب الاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعى، وما ترتب عليه من استخدام لغة لم تختلف كثيراً عن لغة الشارع، ليس فقط فى ابتعادها عن "التنظير المستفيض للواقع" ولكن فى رغبتها الملحة في "تحريك/تغيير ذلك الواقع" وتقديم حلول وبدائل عملية يسهل تبنيها وتطبيقها فى أرض الواقع/ الشارع.
لم تقتصر الاختلافات الجوهرية فيما بين مرحلتى التفاعل عبر "المدونات" والتفاعل عبر "شبكات التواصل الاجتماعى" فى مسيرة المعارضة الإلكترونية فى مصر (وهو ما سيرد ذكره تفصيلاً فى موضع لاحق)على صعيد اللغة المستخدمة فحسب، ولكن امتد الأمر ليشمل: الخصائص الديموجرافية للمستخدمين من ناحية (كالمرحلة العمرية، المستوى الاجتماعى الاقتصادى، المستوى التعليمى، الانتشار الجغرافي)، المرجعيات الفكرية والسياسية للمستخدمين، معدلات الاستخدام، اختلاف تقنيات الوسيلة ذاتها وما يرتبط بذلك من إمكانية إتاحة بدائل سمعية وبصرية مختلفة أثناء التواصل، أهداف التواصل وغاياته (أهداف مرحلية/ الرغبة فى تحقيق تغيير شامل)، مجال التواصل ونطاقه (نخبوى/ جماهيرى، جماهيرى/جماهيرى).

ثانياً: يلحظ المتابع لتطور المعارضة الإلكترونية فى مصر أنها قد بدأت بمبادرات فردية قام عليها أشخاص يملكون القدرات المادية والتقنية اللازمة لإنشاء موقع أو مدونة إلكترونية، ثم تطورت لاحقاً كعمل جماعى (منظم أحياناً وغير منظم فى أحيان أخرى) يتفاعل فى إطاره مئات الآلاف من المستخدمين (معلومى/ مجهولى الهوية) ممن يتمتعون بقدرات هائلة على نقل وتبادل المعلومات والمواد السمعية والبصرية (الثابتة والمتحركة) على نطاق واسع وفى نفس اللحظة وبسرعة فائقة من خلال تقنيات يسيرة الاستخدام سريعة الانتشار قوية التأثير**.

---

* تعد مدونة "بهية" واحدة من أهم المدونات المصرية مجهولة الهوية. المدونة مكتوبة باللغة الانجليزية وتتضمن تحليلات وتعليقات عميقة وثاقبة للأوضاع السياسية والاجتماعية فى مصر. ووفقاً لصاحبة المدونة، ترمز "بهية" إلى مصر، وكما تقول فى صدر المدونه ان الاسم مستوحى من أغنية شهيرة للشيخ إمام عيسى والشاعر أحمد فؤاد نجم يقول مطلعها "مصر يا امه يا بهية".

** يمكن الإشارة فى هذا الصدد . على سبيل المثال . إلى حجم الأعداد الهائلة (من المنتمين وغير المنتمين سياسياً) التى انضمت إلى عضوية صفحة "كلنا خالد سعيد" على موقع الفيس بوك فور نشر مقاطع مصورة تظهر وحشية التعذيب الذى تعرض له ذلك الشاب قبل مقتله على يد قوات الشرطة وفقاً لأقوال أهله وأصحابه. وانظر كذلك إلى مئات الألوف من مستخدمى موقع الفيس بوك ممن انضموا لحملة التوقيع على مطالب الجمعية الوطنية للتغيير التى تزعمها البرادعى بعد عودته إلى مصر منذ عام تقريباً. وانظر كذلك إلى مئات الآلاف ممن سارعوا بتفويض وائل غنيم على موقع الفيس بوك للتحدث باسم ثوار التحرير فى الساعة الأولى التى أعقبت ظهوره العلنى للمرة الأولى فى أحد البرامج الحوارية (العاشرة مساءً) المصرية وبكائه وانسحابه من البرنامج على الهواء تأثراً بمشاهدته لصور شهداء التحرير.

ثالثاً: شكلت الإصدارات الإلكترونية من الطبعات الورقية للصحف المصرية الخاصة المعارضة (كالدستور، الفجر، المصرى اليوم، صوت الأمة، الأسبوع وغيرها)، إضافة إلى المواقع الصحفية التى نشأت وظلت إلكترونية (كموقع اليوم السابع، وموقع صحيفة الدستور الأصلى*) شكلت إضافة نوعية أخرى فى مسيرة المعارضة الإلكترونية فى مصر، حيث أتاحت فرصاً أكبر أمام القراء لرصد ملامح خريطة التفاعلات السياسية لدى المعارضة المصرية بشكل أكثر عمقاً دون الوقوع فى أسر الارتباط بتيار أو جماعة سياسية بعينها.

رابعاً: يلاحظ أن ثمة تغيراً ملحوظاً شهدته مسيرة المعارضة السياسية الإلكترونية فى مصر فيما يتعلق بالغاية من استخدام / الاعتماد على الفضاء الإلكترونى وتوظيفه فى المجال السياسى. فبعد أن كانت الرغبة فى تبادل المعلومات السياسية بشفافية وكشف المسكوت عنه فى الخطاب الإعلامى التقليدى (وخاصة المملوك للدولة) هى جل ما يشغل مستخدمى الفضاء الإلكترونى، أصبح الهدف ـ فضلاً عن ذلك ـ يرتبط بالرغبة فى توظيف ذلك الفضاء الإلكترونى كبديل "آمن" للتعبير علانية عن الرأى تجاه مختلف القضايا المثارة فى المجتمع المصرى. ثم ما لبث أن تغير هذا الهدف مرة أخرى عندما باتت الرغبة فى "تحريك" الشارع المصرى وتوجيهه على نحو منظم لخدمة قضية معينة هو الهدف الأكبر، وهو عين ما حدث أثناء الثورة عندما تحول الفضاء الإلكترونى(عبر شبكات التواصل الاجتماعى الإلكترونية) إلى ما يشبه "إذاعة الثورة" بمفهومها التقليدى. وساد الاعتقاد بأن من يسيطر ويتحكم فى "إذاعة الثورة" هو من سيكسب المعركة حتماً، وهو ما دفع النظام السياسي إلى ارتكاب خطأ استراتيجى (كان له دور كبير فى خدمة الثورة) بعقاب الشعب المصرى عقاباً جماعياً بقطع خدمة الإنترنت، وهى الخطوة التى أضرت بالنظام ذاته، إذ جعلته فى مرمى الانتقادات والضغوط الدولية الشديدة والمستمرة من ناحية، وأفضت إلى التضامن الشعبى مع الثوار من ناحية أخرى. أمام ذلك الخطأ الاستراتيجى أيضاً لم يعد أمام الملايين من مستخدمى شبكة الإنترنت والأفراد العاديين سوى مؤازرة الثوار والتواصل معهم وجهاً لوجه فى ميدان التحرير وغيره من الميادين المصرية وليس عبر الفضاء الإلكترونى، وهو ما أعطى الثورة فى نهاية الأمر زخماً كانت فى أمس الحاجة إليه، وهو ما جاء على النقيض تماماً مما خطط له وأراده النظام السياسى السابق.

خامساً: بالعودة إلى الأسباب الحقيقية التى أفضت إلى ظهور المعارضة السياسية الإلكترونية فى مصر على هذا النحو، يتبين أن الشعور العام باليأس والإحباط والعزوف الجماعى عن المشاركة السياسية فى أرض الواقع كان أحد أهم هذه الأسباب، الأمر الذى دفع مجموعات كبيرة من الناشطين سياسياً إلى التفكير فى التعاطى مع الفضاء الإلكترونى كبديل لممارسة الحقوق السياسية. يتبين إذن أن ثمة مفارقة أخرى فى مسيرة المعارضة الإلكترونية، تفيد بأنها قد بدأت أولاً بالعزوف عن ممارسة الحقوق السياسية "فى الشارع" (بفعل قمع النظام السياسي)، وانتهت بالعودة إلى "الشارع" مرة أخرى من خلال دعوة مستخدمى الإنترنت إلى النزول فرادى وجماعات للتعبير عن رفضهم للواقع السياسى فى الشارع. ولكن الجديد هذه المرة أن استجابة "الشارع" جاءت جماعية ومنظمة وعلى نطاق واسع لم يستطع النظام السابق ـ بمختلف أركانه وبما يمتلكه من قدرات وتقنيات مادية وبشرية هائلة إضافة إلى تاريخ طويل

---

* انفصل موقع الدستور الأصلى عن صحيفة الدستور الورقية بعد إقالة مؤسسها إبراهيم عيسى بقرار من رئيس حزب الوفد المعارض ورجل الأعمال الدكتور السيد البدوى وذلك عقب توقيعه عقد شراء جريدة الدستور.

"ومشرف" من القمع والقهر السياسي ـ مقاومته فانهار تحت وقع أقدامه، بل وترك الميدان/ الشارع كله ليبقى تحت سيطرة الثوار.

المعارضة الإلكترونية فى مصر... فى دلالات المشهد

يثور الجدل بين الدارسين في مجالي الإعلام والسياسة حول التأثيرات المحتملة لظاهرة المعارضة الإلكترونية على المشاركة السياسية من ناحية وعلى التحول نحو الديمقراطية من ناحية أخرى. ففى حين يرى فريق من الباحثين (من بينهم على سبيل المثال: ديفيز ٢٠١٠[٢] ،هوميرو وزملاؤها ٢٠١٠[٣]، كافانوف وزملاؤه ٢٠٠٨[٤]) أن استخدام الإنترنت فى المجال السياسي من شأنه أن يؤثر إيجاباً على المشاركة السياسية فى الواقع من خلال قدرته على التعبئة والحشد mobilization hypothesis، يرى فريق آخر(من بينهم على سبيل المثال: جوميز ٢٠٠٨[٥]، "هوف" و"بجرك" ٢٠٠٥[٦]) أن من يتفاعلون سياسياً عبر شبكة الإنترنت هم ناشطون سياسياً فى الأساس، ومن ثم يصعب التسليم بمقولة أن استخدام الإنترنت يزيد من معدلات المشاركة السياسية، بل على العكس من ذلك فإنه يحد منها إذ يخلق انطباعاً زائفاً بأن معدلات المشاركة السياسية تزداد فى الوقت الذى تظل فيه تلك المعدلات محصورة فيما بين هؤلاء الناشطين سياسياً فقط، ومن ثم تتحول العملية برمتها إلى عمل اعتيادى لا يرتب تغييراً حقيقياً فى الواقع السياسى المعاش normalization hypothesis .

ويرجع التناقض في مواقف هذين الفريقين وفق دراسة "هيرزالا" وزملائه (٢٠١١)[٧] لعاملين رئيسيين: الأول يتعلق بطبيعة الدراسات التى اعتمد عليها كل فريق؛ فالمقولات التى ينتهى إليها أنصار الفريق الأول (المتفائلون بالفضاء الإلكترونى cyber-optimists كما تسميهم الدراسة) غالباً ما تستند إلى دراسات تنظيرية فى الأساس كما يتم إجراؤها في إطار مستخدمي الإنترنت عبر شبكة الإنترنت ذاتها theoretical and web-based studies، فى حين تستند مقولات أنصار الفريق الثانى (المتشائمون بالفضاء الإلكترونى cyber-pessimistic كما تسميهم الدراسة) إلى مسوح ودراسات ميدانية survey-based studies. أما العامل الثاني فيرجع إلى أن أنصار الفرضية الأولى (mobilization)، يهتمون فى المقام الأول بالكشف عن كيفية توظيف الإنترنت فى قضايا بعينها وفى توقيت معين Internet use in specific cases at specific moments، فى حين يعنى أنصار الفرضية الثانية (normalization) بالبحث فى تقييم أنماط استخدام الإنترنت فى المجال السياسى بشكل عام general Internet use patterns، وهو ما يفضى إلى تناقض المواقف التى ينتهى إليها الفريقان.

وللتحقق من صدقية الفرضية السابقة (mobilization v. normalization) فى المجتمع الهولندى، أجرى "هيرزالا" وزملاؤه دراسة ميدانية شملت عينة بلغت (٨١٩) ممن يحق لهم التصويت فى الانتخابات البرلمانية فى هولندا عام ٢٠٠٦. هدفت الدراسة إلى التعرف على ما إذا كان تعرض الناخبين لبعض المواقع الإلكترونية* الهولندية ـ المعنية بنصح وإرشاد الناخبين لاختيار المرشح الأقرب فى توجهاته وبرامجه الحزبية إلى الناخبين ـ من شأنه أن يفضى إلى ارتفاع معدلات مشاركتهم السياسية mobilization thesis أم إلى تقلصها mobilization thesis. انتهت نتائج الدراسة إلى أن فرضية

* تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة إنشاء مواقع إلكترونية لنصح الناخبين إبان فترات الانتخابات هى ظاهرة حديثة نسبياً انتشرت تحديداً فى الديمقراطيات الغربية، حيث تتنافس عشرات الأحزاب على مقاعد البرلمان. وتقوم هذه المواقع على فكرة بسيطة تتمثل فى دخول الناخب إلى الموقع والإجابة على مجموعة من الأسئلة online vote advice applications. فى ضوء نتائج الإجابة على تلك الأسئلة يقوم الموقع ـ وبشكل موضوعى ـ باختيار وترشيح الحزب والمرشح الأقرب فى توجهاته الفكرية والسياسية إلى فكر الناخب.

القدرة على الحشد السياسى mobilization قد ثبتت صحتها فيما يتعلق بفئة الشباب، فيما ثبتت صحة فرضية الاعتيادية normalization فيما يتعلق بالفئة العمرية الأكبر سناً.
إذا ما عدنا إلى الواقع المصرى فى محاولة لاختبار صحة الجدلية السابقة وأي الفرضيتين ينطبق على الحالة المصرية، يتوجب علينا ابتداءً الأخذ فى الاعتبار متغير هام يتوسط العلاقة بين الظاهرتين الإعلامية (وتحديداً استخدام الإنترنت كبديل أمام المعارضة السياسية) والسياسية (وتحديداً القدرة على حشد وتعبئة الشارع)، وهو المتغير الاقتصادى. فعلى مدار الثلاثين عاماً الأخيرة نجحت الحكومات المصرية (فيما فشلت فيه سابقاتها منذ اندلاع ثورة ١٩٥٢) فى أن تشغل المواطن المصرى بتأمين الحد الأدنى من المعيشة الكريمة، واستنفاذ جل طاقته لتحقيق ذلك الهدف. تحول إذن الاهتمام بالشأن السياسى العام فى مصر (بفضل السياسات والتوجهات الاجتماعية والاقتصادية التى اتبعتها تلك الحكومات المتعاقبة) فى نظر فئات كبيرة من الشعب المصرى (وخاصة الكادحة منها) إلى "ترف" أو "وجاهة" اجتماعية أو سياسية أو إلى "فرض كفاية" (لا "فرض عين")إذا قام به البعض سقط عن الآخرين. تراكم هذا الشعور لسنوات طويلة حتى تغير العصر وتغيرت قواعد اللعبة الإعلامية والسياسية فجاء جيل جديد له لغته وأدواته وطرق تفاعله الخاصة مع الظاهرتين الإعلامية والسياسية. غير أن ذلك لم يقلل من أهمية العامل الاقتصادى بحال من الأحوال. بعد الإشارة إلى أهمية العامل الاقتصادى (كمتغير وسيط يؤثر بلا شك فى علاقة الظاهرة الإعلامية بالسياسية) نعود مرة أخرى محاولين اختبار جدلية العلاقة بين الظاهرتين الإعلامية والسياسية فى الواقع المصرى من خلال الإشارة إلى بعض دلالات المشهد ذى الصلة بالمعارضة السياسية الإلكترونية ـ الذى سبقت الإشارة إليه فى النقطة السابقة ـ على النحو التالى:
أولاً: بعد الأخذ فى الاعتبار كافة المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الأخرى، يمكن القول بأن أولى الدلالات التى يمكن استخلاصها فيما يتعلق بمشهد المعارضة السياسية الإلكترونية فى مصر، أنها قد نجحت وللمرة الأولى فى تاريخ مصر المعاصر فى تشكيل "الكتلة الحرجة" من الجماهير اللازمة لإحداث التغيير بمفهومه الشامل عبر الواقع الافتراضى، وفضلاً عن ذلك إقناعها بالنزول إلى الشارع، وهو الهدف الذى فشلت فى تحقيقه مختلف القوى الاجتماعية والسياسية والحزبية الأخرى. أفضى ذلك ـ فى نهاية الأمر ـ لى نجاح الثورة فى إسقاط النظام فى فترة لم تتجاوز أسابيع ثلاثة فقط (فى الفترة من الثلاثاء الموافق ٢٥ يناير حتى الجمعة الموافق ١١ فبراير ٢٠١١).

ثانياً: فى ضوء النقطة السابقة يمكن الزعم بأن استخدام الإنترنت فى المجال السياسى فى الحالة المصرية (عبر المعارضة السياسية الإلكترونية المتراكمة) يفضى إلى التسليم بصحة فرضية القدرة على الحشد mobilization ورفض فرضية الاعتيادية normalization، وهو ما يعد تأييداً لمقولات المتفائلين بقدرات الفضاء الإلكترونى "cyber-optimistic" على إحداث التغيير السياسى والتحول الديمقراطى (على الأقل فى الحالة المصرية).
ثالثاً: بالرغم من ذلك لا يمكن الادعاء ـ بحال من الأحوال ـ بأن نجاح الثورة المصرية إنما يرجع لسبب وحيد فقط يتمثل فى توظيف شبكة الإنترنت فى المجال السياسى على النحو الذى سبقت الإشارة إليه، ولكن ثمة تاريخ نضالى سياسى تراكم عبر العقود الثلاثة الماضية وبلغ ذروته فى العقد الأخير، قاده أفراد وجماعات وحركات اجتماعية وسياسية عديدة استندت عليها الثورة عندما اندلعت. وبمعنى آخر، يمكن القول بأن الثورة جاءت تتوجياً للنضال السياسى السابق عليها الذى لولاه مع نجحت ولا تحققت أهدافها. وقد ساعدها فى ذلك ـ أيضاً ـ تضافر عدة عوامل أخرى منها مثلاً: ردود الأفعال الأمنية العنيفة التى أمدت الثورة بالوقود اللازم لاستمرارها (دماء الشهداء)، وجود بؤر للصدام العنيف على مساحات جغرافية متباعدة (وتحديداً السويس والاسكندرية بما لهما من تاريخ نضالى عريق فى مقاومة المحتل)،

نجاح الثورة التونسية التى سبقت الثورة المصرية بأيام معدودة. تضافرت تلك العوامل التى اجتمعت فى آن لإنجاح الثورة المصرية التى تحولت ـ بدورها إلى "نموذج" آخر اهتدت به ثورتا ليبيا واليمن*.

رابعاً: من الدلالات الهامة التى يمكن استخلاصها من مشهد المعارضة السياسية الإلكترونية فى مصر، أن قد تميزت بالنقاء الثورى، بمعنى أنها حددت هدفاً منذ البداية ولم تساوم أو تفاوض عليه أو تتنازل عنه فى مقابل تحقيق أهداف مرحلية بدت أقل أهمية. وقد تمثل هذا الهدف فى إسقاط النظام*. بمعنى آخر، لم تدخل المعارضة الإلكترونية فى مساومات مع النظام، أو مع تحالفات مع قوى المعارضة الأخرى بما فيها جماعة الإخوان المسلمون (القوة الأكثر تنظيماً فى مصر)، فى الوقت الذى اعتادت فيه جميع قوى المعارضة الأخرى إلى الدخول فى جولات من المساومات مع النظام المصرى السابق على مدار العقود الثلاثة الماضية. وقد أربك هذا النقاء الثورى النظام كما أربك القوة الأكثر تنظيماً وهى جماعة الإخوان المسلمون، ولا أدل على ذلك من تناقض موقف الجماعة فى طريقة الاستجابة لدعوات الناشطين إلكترونياً فى الخروج إلى مظاهرة الثلاثاء ٢٥ يناير، حتى اهتدت الجماعة إلى حد وسط يفيد بأن من يشارك من أعضائها فى هذه المظاهرة يمثل شخصه فى حين لا يمثل الجماعة. وما لبث أن تغير موقف الجماعة تماماً بعدما فوجئت (وفوجئ الجميع بمن فيهم أصحاب تلك الدعوات) بحجم المشاركين فى المظاهرة**.تبدلت مواقف جميع قوى المعارضة، وسارع الجميع بالمشاركة واللحاق بركاب الثورة (إما استعداداً للمشاركة فى قطف الثمار أو لدفع الثمن)، وتتابع خروج المظاهرات المليونية وتحديداً يوم الجمع (حالة إبداع ثورية فريدة) ليس فى ميدان التحرير فقط ولكن فى مختلف ميادين مصر الكبرى بفضل ذلك النقاء الثورى.

خامساً: فى ضوء التوظيف السياسى لشبكة الإنترت تحول الفضاء الإلكترونى إلى رأس مال اجتماعى افتراضيvirtual social capital **، فى الوقت الذى تحولت فيه مختلف القوى السياسية الأخرى (فيما عدا جماعة الإخوان المسلمون) لتكون خصماً من رأس المال الاجتماعى ذلك وليس إضافة له، إذ لم تنجح

---

* بالرغم من أهمية الأحداث التى شهدتها بعض الدول العربية الأخرى كالبحرين والجزائر والمغرب والأردن وسوريا مؤخراً، إلا أن ثمة اختلافاً بينها وبين ثورتى ليبيا واليمن، إذ إنهما الأقرب من حيث الوصف إلى الثورتين التونسية والمصرية.

*تجدر الإشارة إلى أن الدعوة لإسقاط النظام لم تتبلور على النحو الذى شهدناه قبل يوم ٢٥ يناير، ولكنها تبلورت فى ذلك اليوم نفسه بعد التعامل الوحشى الذى واجهه الثوار المسالمون على أيدى قوات الشرطة. فى حين تمثلت مطالب الثوار الأولى فى وقف عمليات التعذيب الممنهجة فى السجون المصرية، ومعاقبة أفراد الشرطة المتورطين فيها، كما رفع الثوار شعار "عيش، حرية، كرامة إنسانية".

** بالرغم من المواقف المترددة التى اعتادت جماعة الإخوان المسلمون أن تتخذها نحو الأحداث والقضايا السياسية المفصلية فى مصر المعاصرة (وهو ما كان يعرضها لانتقادات حادة من داخل الجماعة ومن خارجها)، إلا أن الأمانة تقتضى الإشارة إلى شهادات كثيرة تواترت بما يؤكد على حقيقة الدور الكبير الذى قام به أعضاء الجماعة (بعد أن قررت الجماعة المشاركة بكل قوة فى المظاهرات عقب اليوم الأول لاندلا ع الثورة) فى حماية الثورة، وتحديداً يوم الأربعاء الدامى (٢ فبراير)، عندما تحركت حشود من "البلطجية" المسلحين لفض اعتصام الثوار فى ميدان التحرير بأى ثمن، وذلك عقب إلقاء الرئيس السابق خطابه العاطفى الذى أكد فيه على أنه ولد على الأرض المصرية وعلى ترابها سيموت ويدفن، وهى الأحداث التى باتت تعرف إعلامياً "بموقعة الجمل"، والتى أسفرت عن استشهاد العشرات ومن بينهم منتمون للجماعة وهو ما يدل على أنهم كان فى صدارة المشهد تلك الليلة.

فى استيعاب الطاقات السياسية لملايين من الشباب المصرين والمجتمع المصري وفق الإحصاءات الرسمية مجتمع شاب بامتياز، فكان "الفضاء الإلكترونى هو الحل"، فى حين لم يعد "الحزب الوطنى ولجنة السياسات هو الحل"، ولم يعد "الإسلام هو الحل" (شعار جماعة الإخوان المسلمون)، إذ ينبنى على خلفية إسلامية شكلت حاجزاً طبيعياً أمام ملايين من الشباب تتوق إلى ممارسة العمل السياسى على خلفية وطنية ليبرالية تسع الجميع دون فرز عقائدى أو مذهبى أو طائفى أو أيديولوجى.

مشكلة الدراسة وأهميتها :

فى ضوء الملامح العامة لمشهد المعارضة السياسية الإلكترونية فى مصر ودلالاته، تحددت مشكلة الدراسة البحثية فى محاولة الكشف عن أهم العوامل التى تشكلت فى إطارها ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية فى مصر (وتحديداً خلال السنوات العشر الماضية) من ناحية، والكشف عن طبيعة العلاقة بين ظاهرة المعارضة السياسية فى الواقع الافتراضى وبين اندلاع ثورة ٢٥ يناير فى الواقع الحقيقى من ناحية أخرى.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة الراهنة من الاعتبارات التالية:

أولاً: أهمية الموضوع محل الدراسة ذاته، إذ يتعلق بلحظة تاريخية استثنائية فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر شهدت انطلاق ثورة غير مسبوقة بدأت شبابية (حيث دعى إليها ناشطون سياسيون شباب عبر شبكة الإنترنت) وانتهت شعبية (حيث شاركت فيها مختلف طوائف المجتمع المصرى بأكمله). ومن ثم تغدو محاولة البحث فى مقدمات ودوافع تلك اللحظة التاريخية ورصد نتائجها من الأهمية بمكان.

ثانياً: يضفى توقيت إجراء الدراسة أهمية خاصة لما تتوصل إليه من نتائج، إذ أجريت الدراسة خلال الأيام الأولى التى تلت بيان التنحى (الجمعة ١١ فبراير ٢٠١١). ومن ثم تكتسب محاولة رصد تفاعلات العلاقة بين مكونات الظاهرة محل الدراسة إبان فترة حدوثها ـ وفى ضوء معايشة الباحث الشخصية لتفاصيلها الدقيقة ـ أهمية خاصة.

ثالثاً: تكمن أهمية الدراسة فى محاولتها التعرف على ماهية تأثير الإنترنت (بعد أن تحول ليشكل أحد عناصر رأس المال الاجتماعى فى المجتمع المصرى) على مسار الثورة من خلال الوصول إلى مصادر أولية تمثل عينة من الناشطين سياسياً وإلكترونياً ممن شاركوا بشكل مباشر فى أحداث الثورة. ومن ثم تضفى محاولة الوصول إلى عينة تمثل هذه المصادر الأولية أهمية متزايدة للدراسة الراهنة.

رابعاً: يعتقد الباحث أن الثورة المصرية تحولت إلى "نموذج" قابل للتطبيق والتكرار فى دول عربية أخرى (وهو ما نراه فعلياً فى كل من ليبيا واليمن على سبيل المثال)، ومن ثم تتصدى الدراسة للبحث فى "ظاهرة" يتعدى تأثيرها حدود الدولة المصرية ليشمل دولاً عربية أخرى، وهو ما يضفى أهمية متزايدة لما تتوصل إليه الدراسة من نتائج.

خامساً: إضافة إلى الأهمية النسبية للمكونات الأربع سابقة الذكر (موضوع الدراسة، توقيت إجرائها، جمهورها المستهدف، اتساع نطاق التأثير المحتمل للظاهرة محل الدراسة)، اقتضت دراسة العلاقة المركبة بين الظاهرتين الإعلامية والسياسية الاعتماد على مقولات نظرية ثرية يمكن فى ضوئها فهم العلاقة المتبادلة بين عوامل عدة منها مثلاً طبيعة الشعور بعدائية وسائل الإعلام hostile media، الشعور بالنقمة على وسائل الإعلام media indignation، الشك فى مصداقية الوسيلة media

skepticism، مدركات الجمهور نحو التحيز المسبق للوسيلة prior believe in media bias، السخط السياسى political cynicism. ومن شأن الاعتماد على تلك المقولات النظرية الثرية أن يفضى إلى فهم أعمق لطبيعة العلاقة المركبة بين الظاهرتين الإعلامية والسياسية وخاصة فى الواقع المصرى.

سادساً: تعد الدراسة الراهنة من الدراسات الأولى (فى حدود معرفة الباحث) التى تعنى بالبحث فى ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية فى مصر، من حيث محاولة توصيفها ورصد دوافعها ودراسة تأثيراتها المحتملة على مسار ثورة ٢٥ يناير، وهو ما يشكل إثراءً لموضوع الدراسة من ناحية ويزيد من أهميتها من ناحية أخرى.

أهداف الدراسة :

تصبو الدراسة الراهنة إلى تحقيق أهداف رئيسية ثلاثة هى:

أولاً: رصد ماهية العوامل التى أفضت إلى تشكل ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية فى مصر وخاصة خلال العقد الأخير.

ثانياً: التحقق من طبيعة التأثيرات المحتملة لظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية على مسار الثورة المصرية، والبحث فى هذا الإطار عن ماهية العلاقة بين الظاهرتين الإعلامية والسياسية فى الحالة المصرية.

ثالثاً: السعى لاختبار العلاقات المتبادلة بين مجموعة من المتغيرات الإعلامية والسياسية فى علاقتها بالثورة المصرية، كالعلاقة بين متغيرات : معدلات السخط السياسيى ، مستويات الاعتماد على الفضاء الإلكترونى كبديل للتفاعل السياسى، الشك فى مصداقية وسائل الإعلام الحكومية، مستويات الاهتمام بالشأن السياسى العام، النقمة على وسائل الإعلام الحكومية، مدركات الجمهور المصرى نحو التحيزات المسبقة لوسائل الإعلام الحكومية، مستويات الثقة فى مصداقية وسائل الإعلام الحكومية كمصدر للمعلومات، مستويات الثقة فى مصداقية الإنترنت كمصدر للمعلومات، معدلات المشاركة السياسية فى الواقع فى مقابل مثيلاتها فى الفضاء الإلكترونى، المتغيرات الديموجرافية للمبحوثين.

الإطار النظرى للدراسة:

نظرية عدائية وسائل الإعلام .. سياقات الظهور

ترجع البدايات الأولى للنظرية إلى عام ١٩٨٠، حيث أجرى كل من "روبرت فالون" و"لى روس" و"مارك ليبر" دراسة[٩] على عينة من الناخبين الأمريكيين قبيل يوم الاقتراع لانتخابات الرئاسة الأمريكية، التى تنافس فيها كل من "كارتر" "وريجان" "وأندرسون"، بثلاثة أيام. استهدفت الدراسة التعرف على آراء الناخبين نحو التغطية الصحفية لحملات المرشحين، وانتهت إلى أن ثمة تبايناً واضحاً فى مواقف القراء تجاه تلك التغطية الصحفية؛ حيث رأى الموالون "لكارتر" أن التغطية الصحفية بدت منحازة تماماً لصالح "ريجان"، فى حين رأى أقرانهم من أنصار "ريجان" أن ذات التغطية الصحفية بدت منحازة بشدة لصالح "كارتر". أما أنصار "أندروسون" فقد رأوا أن ذات التغطية الصحفية بدت منحازة لصالح أحد المرشحين الآخرين.

فى ضوء تلك المؤشرات، حاول "فالون" وزملاؤه التحقق من صدقية هذه النتائج من خلال إجراء دراسة ثانية عقب انتهاء الانتخابات (التى فاز بها ريجان) على جمهور أوسع، إلا أنهم فشلوا فى التوصل إلى ما يثبت صدقية هذه المؤشرات. بالرغم من أن نتائج الدراسة الثانية بدت محبطة "لفالون" وزملائه فى بادئ

الأمر، إلا أنها أكدت لهم فى المقابل أن ظاهرة الشعور بعدائية وسائل الإعلام ليست ظاهرة حتمية لا يمكن تجنبها inevitable phenomenon كما كانوا يظنون، بل يتوقف حدوثها على عدة عوامل من بينها مثلاً طبيعة القضية محل التطبيق، ومدى قدرتها على استثارة قناعات الشخص وتهديد ولاءاته الحزبية.

دفع التطور فى فهم "فالون" وزملائه لظاهرة عدائية وسائل الإعلام إلى محاولتهم إعادة اختبارها مرة أخرى ولكن بالتطبيق هذه المرة على قضية شديدة الاستقطاب (وفق رؤيتهم) وهى قضية الصراع العربى الإسرائيلى. فى إطار هذه القضية، أجرى الباحثون دراسة تجريبية على عينة من طلاب جامعة "ستنافورد" الأمريكية، قسم الطلاب بمقتضاها ووفقاً لمواقفهم المسبقة من الصراع العربى الإسرائيلي إلى ثلاث مجموعات: الأولى موالية للعرب، والثانية موالية لإسرائيل، والثالثة محايدة. شاهدت المجموعات الثلاث شريطاً إخبارياً مصوراً (سبق وأن أذيعت محتوياته فى محطات تليفزيونية أمريكية رئيسية) عرض لأحداث مجزرة صابرا وشاتيلا التى وقعت فى لبنان عام ١٩٨٢. بعد مشاهدتهم لمحتويات الشريط، طلب من المجموعات الثلاث إبداء الرأى فيما إذا كانت التغطية الإخبارية (محل الدراسة) قد اشتملت على تحيزات إعلامية كامنة لطرف على حساب الطرف الآخر أم لا.

أظهرت النتائج أن الطلاب الموالين للعرب رأوا أن التغطية الإخبارية بدت متحيزة بشكل واضح للجانب الإسرائيلى على حساب الجانب العربى، في حين اعتقد الطلاب الموالون لإسرائيل أن ذات التغطية الإخبارية بدت متحيزة بشكل واضح للجانب العربى على حساب إسرائيل. أما الطلاب المحايدون فقد رأوا أن ذات التغطية الإخبارية بدت موضوعية إلى حد كبير فى تناولها لوقائع المجزرة، ورأوا أنها قد عرضت بشكل متوازن لمختلف وجهات النظر المؤيدة والمعارضة للجانبين العربى والإسرائيلى على حد سواء. وفى ضوء هذه النتائج تحقق الباحثون من صحة فروض النظرية على نحو دقيق.

مراجعة التراث النظرى :

نشر "فالون" وزملاؤه نتائج الدراسة التجريبية السابقة عام ١٩٨٥، إلا أن المقولات الجديدة التي طرحتها الدراسة حول كيفية تفاعل الجمهور مع مضامين وسائل الإعلام لم تلق القدر الكافى من اهتمام الباحثين أنذاك، إذ لم تسع سوى دراستان اثنتان فقط إلى اختبارها طوال السنوات العشر التى أعقبت ظهور الدراسة، الأولى أجراها "ريتشارد بيرلوف" عام ١٩٨٩[١٠]، والثانية أجراها كل من "روجر سورولا" و"شيلى شيكن" عام ١٩٩٤[١١]. وقد تحققت الدراستان بالفعل من ثبوت صحة هذه المقولات، ومن ثم التسليم بصحة فروض النظرية.

وقد يرجع السبب فى ضعف اهتمام الباحثين بالنظرية فى بادئ الأمر إلى توقيت ظهورها، والذى سادت أثناءه مقولات تفيد بأن الجمهور يميل لإدراك مضامين وسائل الإعلام على نحو يتشابه مع مواقفه واتجاهاته الشخصية من القضايا المثارة assimilation bias، فى حين جاءت نظرية عدائية وسائل الإعلام بمقولات مغايرة تماماً تفيد بأن الجمهور (وخاصة شديدو الانتماء الحزبى) يميل لإدراك مضامين وسائل الإعلام على نحو يتناقض مع مواقفه واتجاهاته الشخصية من القضايا المثارة contrast bias.

شكّلت نتائج الدراسات الثلاث السابقة اللبنات الأساسية الأولى للتعريف بالنظرية وشرح آليات عملها وتحديد ماهية الشروط اللازم توافرها فى القضايا مجال التطبيق، وهو ما خلّف بعد ذلك تراثاً نظرياً شديد

الثراء يتألف من عشرات الدراسات التي سعت لاختبار فروض النظرية وتطويرها. وقد أتاح اطلاع الباحث عن ذلك التراث النظرى الخروج باستخلاصات عامة لعل من أهمها ما يلى:

أولاً: بعد أن اقتصرت محاولات الباحثين على اختبار فروض النظرية في إطار القضايا السياسية فقط، وذلك خلال السنوات الأولى التي أعقبت ظهورها (ومنها على سبيل المثال دراسات كل من: "هيج و"جلين" ٢٠١٠[١٢]،"تشوي" وآخرون ٢٠٠٦[١٣]، "جوسين" و"بيوم" ٢٠٠٤[١٤]، "ميندز" ٢٠٠٤[١٥] ، "إيفلاند" و"شاه" ٢٠٠٣[١٦] وغيرها) إلا أن الأمر قد تغير بمرور الوقت، وتنوعت القضايا محل التطبيق لتشمل العديد من القضايا، من بينها على سبيل المثال ما يلي:

ـ القضايا الصحية (من أمثلة الدراسات في هذا الإطار دراسة كل من: "جونثر" و" ليبهارت" ٢٠٠٦[١٧]، "سكمت"٢٠٠٤[١٨]، "جونثر" وآخرون ٢٠٠١ [١٩]، "جونثر" و" تشيا" ٢٠٠١[٢٠]).

ـ القضايا الاجتماعية (من بين الدراسات التي أجريت في إطارها دراسة كل من "ميند" ٢٠٠٨ [٢١] ، "تسفاتي" ٢٠٠٧[٢٢]، "أريان" و"راني" ٢٠٠٣[٢٣]).

ـ القضايا القانونية (دراسة "تشوي" وآخرون ٢٠١٠[٢٤] على سبيل المثال).

ثانياً: تعدد مجالات تطبيق النظرية لتشمل كلاً من: البرامج الترفيهية والدراما والبرامج الحوارية إضافة للأخبار والبرامج الإخبارية (مجال التطبيق الأساسى للنظرية).

ثالثاً: اتساع النطاق الجغرافى للمحاولات التى سعت لاختبار فروض النظرية في دول العالم المختلفة (منها على سبيل المثال دراسة كل من: "تشيا" وآخرون ٢٠٠٦[٢٥] في سنغافورة، دراسة"تسفاتي" ٢٠٠٧[٢٦] بالتطبيق على عرب إسرائيل، دراسة "تسفاتي" ٢٠٠٥[٢٧] على المستوطنين اليهود في غزة، دراسة "ماثيسون" و"درسن" ٢٠٠١[٢٨] في البوسنة، "ميند" ٢٠٠٨[٢٩] في ألمانيا، "تشوي" وآخرون ٢٠١٠[٣٠] في كوريا الجنوبية" وغيرها) بعد أن كان مقصوراً فقط داخل نطاق الولايات المتحدة الأمريكية.

رابعاً: تنوع منهجية اختبار فروض النظرية ما بين الدراسات التجريبية ("ميند" ٢٠٠٨[٣١] ، "جونثر" و"ليبهارت" ٢٠٠٦[٣٢] ، "أريان" و"راني" ٢٠٠٣[٣٣] ، "ماثيسون" و"درسن" ٢٠٠١[٣٤] وغيرهم) والدراسات الميدانية (ومن أهمها دراسات: "ايفلاند" و"شاه" ٢٠٠٣ [٣٥]، "هيج" و"جلين" ٢٠١٠[٣٦]، "تشوي" وآخرون ٢٠١٠[٣٧])

خامساً: بالرغم من مرور ما يزيد عن خمسة وعشرين عاماً على ظهور النظرية، إلا أن محاولات الباحثين لإعادة اختبارها لم تتوقف إلى الآن. وقد أسفرت تلك المحاولات بدورها عن طرح متغيرات جديدة (لم تطرحها النظرية فى نسختها الأولى) أسهمت فى فهم كيفية عمل النظرية على نحو أعمق. ويمكن استعراض بعضاً من تلك المتغيرات الجديدة وفقاً للمحورين التاليين:

المحورالأول: يتعلق بالمتغيرات المستقلة التى يمكن من خلالها التنبؤ بحدوث الظاهرة، ومنها على سبيل المثال ما يلى:

ـ مستوى أهمية القضية issue importance

ـ مستوى الاهتمام بالشأن العام السياسى interest in public affairs

ـ طبيعة المناقشات الدائرة بين الأفراد، وما إذا كانت مناقشات آمنة safe discussion أم تحفها المخاطر dangerous discussion

ـ مستوى السخط السياسى political cynicism

ـ الشك فى مصداقية وسائل الإعلام[٣٨] media skepticism

ـ الاعتقاد المسبق فى تحيز وسائل الإعلام prior belief in media bias

المحور الثانى: المتغيرات التابعة الناتجة عن الشعور بعدائية وسائل الإعلام consequences ،ومنها على سبيل المثال ما يلى:

ـ القيام بأنشطة سياسية تصحيحية عبر الواقع الافتراضى[٣٩] online political corrective actions

ـ القيام بأنشطة سياسية تصحيحية فى الواقع الحقيقى offline political corrective actions

ـ النقمة على وسائل الإعلام التقليدية[٤٠] media indignation

ـ مستوى الثقة فى ديمقراطية الدولة trust in democracy

ـ احتمالية القيام بردود أفعال عنيفة تجاه القرارات الحكومية potential violent reaction

سادساً: يلاحظ أن ثمة تحولاً نوعياً فى طريقة تعاطى الباحثين مع النظرية بشكل عام، فبعدما كانت مجرد ظاهرة يسعى الباحثون للتحقق من وجودها، بات ظاهرة ترتب تأثيرات بعينها على أنماط السلوك الاتصالى للجماهير.

ظاهرة "عدائية وسائل الإعلام" وعلاقتها بالواقع الافتراضى على الإنترنت

أتاح ظهور شبكة الإنترنت واستخدامها على نحو كثيف فرصة غير مسبوقة أمام الفرد العادى للتعبير علانية عن رأيه تجاه القضايا والأحداث المثارة من ناحية، وإمكانية اطلاعه على قدر هائل من المعلومات والأخبار والصور والوثائق وتبادلها على نطاق واسع من ناحية أخرى. ويمكن القول إن التغيرات الجذرية التى أحدثتها شبكة الإنترنت فى أنماط التواصل والتفاعل الإنسانى، جعلنا وكأننا نعيش فى عالمين مستقلين: الأول واقعى real world، يشتبك فيه الفرد مع تفاصيل الحياة اليومية ومتطلبات السياق الاجتماعي والاقتصادى والسياسى القائم بسلبياته وإيجابياته. والثانى افتراضى virtual world، يشتبك فيه الفرد مع فضاء يتسع باتساع الكون، يتعرض خلاله لأفكار تتعدد وفق أعداد المشاركين فى ذلك الفضاء الكونى الواسع.

أسهم وجود ذلك العالم الافتراضى ـ بدوره ـ فى انتقال النظرية إلى عالم أرحب، حيث سعى بعض الباحثين إلى التحقق من وجود ظاهرة العدائية فى إطار ذلك العالم الافتراضى، فى حين سعى آخرون إلى التحقق مما إذا كان الشعور بالعدائية فى العالم الواقعى (من قبل وسائل الإعلام التقليدية) يفضى إلى التأثير على أنماط السلوك الاتصالى فى العالم الافتراضى (على شبكة الإنترنت).

من بين المحاولات الأولى ـ والقليلة ـ التى تصدت لدراسة هذه العلاقة الجدلية بين العالم الافتراضى ومثيله الواقعي، دراسة أجرتها "لوسى أتكنسن"[٤١] أثناء انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٠٤، استهدفت المقارنة بين مستويات شعور الأفراد بالعدائية من قبل وسائل الإعلام التقليدية وفي إطار شبكة

الإنترنت. انتهت نتائج الدراسة إلى أن المعتمدين علي شبكة الإنترنت (كمصدر رئيسي لاستقاء المعلومات حول المرشحين) قد أبدوا شعوراً أقل بالعدائية مقارنة بذويهم من المعتمدين على وسائل الإعلام التقليدية. فسرت الباحثة هذه النتيجة في ضوء المزايا النسبية التي تتسم بها شبكة الإنترنت، إذ تتيح لمستخدميها إمكانية الانتقاء العمدى لمواقع إلكترونية بعينها للبحث عن معلومات سياسية حول المرشحين وهو ما لا تتسم به وسائل الإعلام التقليدية.

دراسة أخرى أجراها "هرناندو روجرز"(٢٠١٠)[٤٢] فى الولايات المتحدة الأمريكية، أشارت نتائجها إلى أنه كلما زادت معدلات شعور الأفراد بالعدائية من قبل وسائل الإعلام التقليدية، زادت معدلات مشاركتهم السياسية فى كل من الواقعين الحقيقى(offline political participation) والافتراضى (online political participation). وقد فسر الباحث هذه النتيجة فى ضوء ما أسماه بالأفعال التصحيحية corrective actions التى يقوم بها الأفراد مستهدفين إسماع صوتهم المعارض لم تروج له وسائل الإعلام التقليدية لأكبر عدد ممكن من الجماهير، كى لا تنخدع الجماهير بأن الاتجاه الذى تروج له تلك الوسائل يعكس كافة الآراء والاتجاهات السائدة بين أوساط الرأى العام.

فروض الدراسة :

فى ضوء الإطار النظرى للدراسة، وفى ضوء ما اتيح للباحث الاطلاع عليه من التراث النظرى، تطرح الدراسة تساؤلاً رئيسياً إضافة إلى أربعة فروض يعرضها على النحو التالى:

التساؤل الرئيسى: ما العوامل المؤثرة على ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية فى مصر؟

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباطية موجبة بين مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية electronic opposition وبين معدلات استعداد المبحوثين للمعارضة السياسية فى الواقع offline political opposition

الفرض الثانى: توجد فروق دالة إحصائياً فى مستويات ثقة المبحوثين فى مصداقية كل من وسائل الإعلام الحكومية وشبكة الإنترنت كمصادر لاستقاء المعلومات حول الثورة.

الفرض الثالث: كلما زادت مستويات ثقة المبحوثين فى مصداقية شبكة الإنترنت، زادت مستويات اعتمادهم عليها كمصدر رئيسى فى استقاء معلومات حول الثورة.

الفرض الرابع: كلما زادت معدلات السخط السياسى لدى المبحوثين زادت معدلات شعورهم بعدائية وسائل الإعلام الحكومية فى تغطيتها الإعلامية لأحداث الثورة.

منهجية الدراسة :

عينة الدراسة :

أجريت الدراسة على عينة بلغت (٢٢٦) من الناشطين سياسياً فى مصر ممن يستخدمون شبكة الإنترنت فى استقاء المعلومات حول القضايا والموضوعات السياسية المثارة محلياً ودولياً. وقد اعتمدت الدراسة على نمط العينة الشبكية (network/snowball sample)، بوصفها أحد أنواع العينات غير الاحتمالية non probability samples، والتى تعتمد على المبحوثين أنفسهم فى الوصول إلى مبحوثين آخرين من خلال شبكة علاقاتهم الاجتماعية والشخصية.

أداة جمع البيانات :

اعتمد الباحث علي استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات من مفردات الدراسة. وقد اشتملت الاستمارة على ثلاثة أجزاء رئيسية يغطى كل منها محوراً من المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: يستكشف بعض المتغيرات العامة ذات الصلة بالمبحوثين، منها مثلاً:

- تقدير مستوى اهتمام المبحوثين بمتابعة أحداث الثورة بشكل خاص
- التعرف على معدلات اهتمام المبحوثين بالشأن السياسى العام فى مصر بشكل عام
- تقدير مستوى الأهمية التى يوليها المبحوثون للنتائج المترتبة على الثورة، سواء على المستوى الشخصى أو على مستوى المجتمع المصرى ككل
- التعرف على معدلات مشاركة المبحوثين فى أحداث الثورة من عدمها
- التعرف على أهم مصادر المعلومات التى اعتمد عليها المبحوثون فى متابعة تطورات وأحداث الثورة

المحور الثاني: يستهدف اختبار المقولات والفروض الرئيسية التى تتضمنها الدراسة، ومنها مثلاً ما يلى:

- قياس مستوى الاعتماد على الإنترنت فى متابعة تطورات وأحداث الثورة
- قياس مستوى مصداقية الإنترنت كمصدر لاستقاء المعلومات حول الثورة
- قياس معدلات استعداد المبحوثين للقيام بأنشطة سياسية "تصحيحية" عبر الواقع الافتراضى، فى مقابل استعدادهم للقيام بتلك الأنشطة فى الواقع الحقيقى
- قياس مستوى الشك فى مصداقية وسائل الإعلام الحكومية بشكل عام
- قياس مستويات السخط السياسى بين المبحوثين
- قياس مستوى شعورالمبحوثين بعدائية وسائل الإعلام الحكومية فى تغطيتها الإعلامية لأحداث الثورة
- قياس مستوى شعور المبحوثين بالنقمة تجاه وسائل الإعلام الحكومية خلال تغطيتها الإعلامية لأحداث الثورة

المحور الثالث : يستهدف التعرف على الخصائص الديموجرافية للمبحوثين، كالنوع، والانتماء الحزبى، والمستوى التعليمى، والمرحلة العمرية.

أساليب قياس متغيرات الدراسة :

قياس مستوى المعارضة السياسية الإلكترونية :

اشتمل مقياس المعارضة السياسية الإلكترونية على ثلاثة أبعاد مختلفة هى: معدل الاعتماد على الإنترنت كمصدر رئيسى لاستقاء المعلومات حول الثورة، مستوى الثقة فى مصداقية الإنترنت كمصدر رئيسى لاستقاء المعلومات حول الثورة، معدل الاستعداد للقيام بأنشطة سياسية عبر الفضاء الإلكترونى لبتصحيح ما قد يرد من معلومات خاطئة حول الثورة. تم جمع الدرجات التى حصل عليها المبحوثون فى ضوء الأبعاد الثلاثة لتكون مقياس المعارضة السياسية الإلكترونية. بلغت الدرجات الكلية لهذا المقياس ١٨ درجة، بمتوسط حسابى بلغ (١٥.٣)، وانحراف معيارى بلغ (٢.٧٧).

فيما يتعلق ببقية المتغيرات الأخرى (محل الدراسة)، فنظراً لكونها تقيس بعداً واحداً، يحسن أن نعرض لآليات قياسها مجمعة من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (١) يوضح أساليب قياس متغيرات الدراسة

المقياس	عدد العبارات التى تقيسه	المجموع الكلى لدرجات المقياس	المتوسط الحسابى للمقياس	الانحراف المعيارى للمقياس
مستوى الاهتمام بمتابعة الشأن العام السياسى فى مصر	عبارة واحدة	٣	٢.٤	٠.٦٦٢٩
مستوى الاهتمام بمتابعة أحداث وتطورات الثورة	عبارة واحدة	٣	٢.٨	٠.٣٩٤٦
مستوى أهمية الثورة "المدرك" على المستويين الشخصى والمجتمعى	عبارة واحدة	٣	٢.٩	٠.٣٠٠٤
معدل المشاركة فى أحداث الثورة	عبارة واحدة	٣	١.٦	٠.٧٢٥٥
معدل الاستعداد للقيام بأنشطة سياسية تصحيحية فى الواقع الحقيقى	٤ عبارات	١٢	٩.٩	١.٨١٣٦
مستوى الشعور بعدائية وسائل الإعلام الحكومية خلال تغطيتها لأحداث الثورة	٣ عبارات	١٥	٨.٦	١.٨٣٥٣
معدل الشعور بالنقمة على وسائل الإعلام الحكومية خلال تغطيتها لأحداث الثورة	٤ عبارات	٢٠	١٦.٢	٣.٨٠٩٤
معدل الشك فى مصداقية وسائل الإعلام الحكومية بشكل عام	٤ عبارات	٢٠	١٦.٢	٣.٦٩٧٢
معدلات السخط السياسى	٤ عبارات	٢٠	١٨.٥	٢.٠٢٥٤

المعالجة الإحصائية للبيانات :

في إطار الأهداف العامة للدراسة، وفى ضوء الفروض العلمية التي سعت لاختبارها، فقد تعددت المعاملات الإحصائية التى وظفتها الدراسة لتشمل المعاملات الإحصائية التالية:

- معامل "بيرسون"للارتباط Person Correlation لقياس شدة واتجاه العلاقة بين متغيرين
- اختبار Paired-Samples T Test للتحقق من وجود فروق دالة إحصائياً بين مجموعتين مترابطتين
- معامل الانحدار الخطى المتعدد Multiple Linear Regression لقياس تأثير عدد من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع
- تحليل التباين ANOVA للتحقق من وجود فروق دالة إحصائياً بين أكثر من مجموعتين
- اختبار LSD لبيان أقل فرق معنوى بين المجموعات

نتائج الدراسة :

أولاً: النتائج العامة :

- كشفت نتائج الدراسة (شكل رقم ١) عن ارتفاع معدلات اهتمام المبحوثين بمتابعة الشأن السياسى العام فى مصر بشكل عام، حيث بلغت نسبة من أفادوا بأن متابعة تطورات الشأن السياسى العام فى مصر تقع

ضمن اهتماماتهم المباشرة ٥٥.٥%، فى حين بلغت نسبة من يهتمون بالشأن السياسى العام فى مصر من حين لآخر ٣٥%.أما من يعتقدون بأن متابعة تطورات الشأن السياسى العام فى مصر لا تقع ضمن اهتماماتهم المباشرة فقد بلغت نسبتهم ٩.٥% فقط من المبحوثين.

شكل رقم (١)

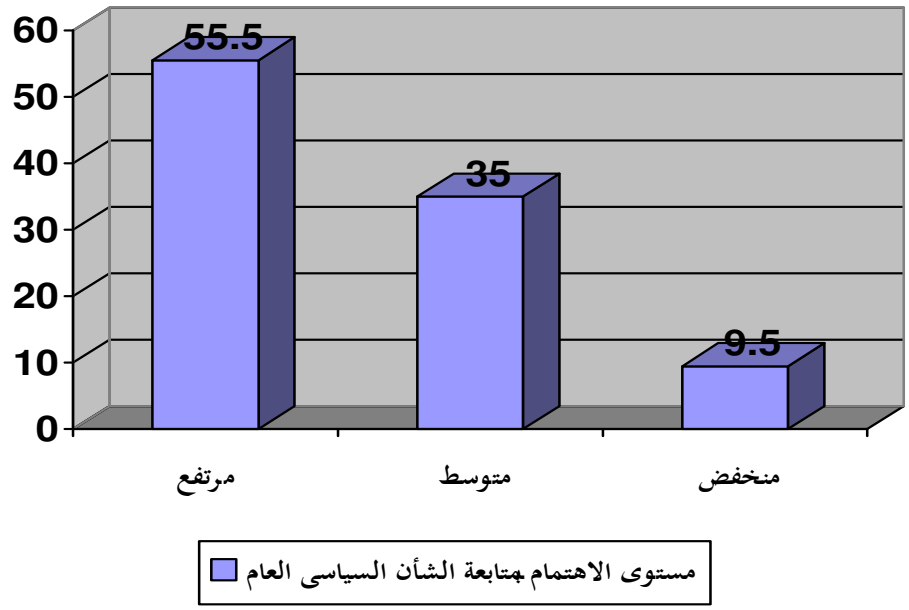

ـ كان طبيعياً مع تصاعد أحداث الثورة أن تحظى متابعة تفاصيلها اليومية باهتمام كبير بين المبحوثين وهو ما عبرت عنه النتائج بشكل واضح (شكل رقم ٢)، حيث أعرب ٨٤.٥% أنهم كانوا يتابعون تفاصيل الأحداث لحظة بلحظة، فى حين أعرب ١٤.٥% منهم بأنهم كان يتابعون تطورات الأحداث من حين لآخر. أما من كانت تشغلهم قضايا أخرى أكثر أهمية من متابعة تطورات الثورة لحظة بلحظة فقد بلغت نسبتهم ١% فقط من المبحوثين.

شكل رقم (٢)

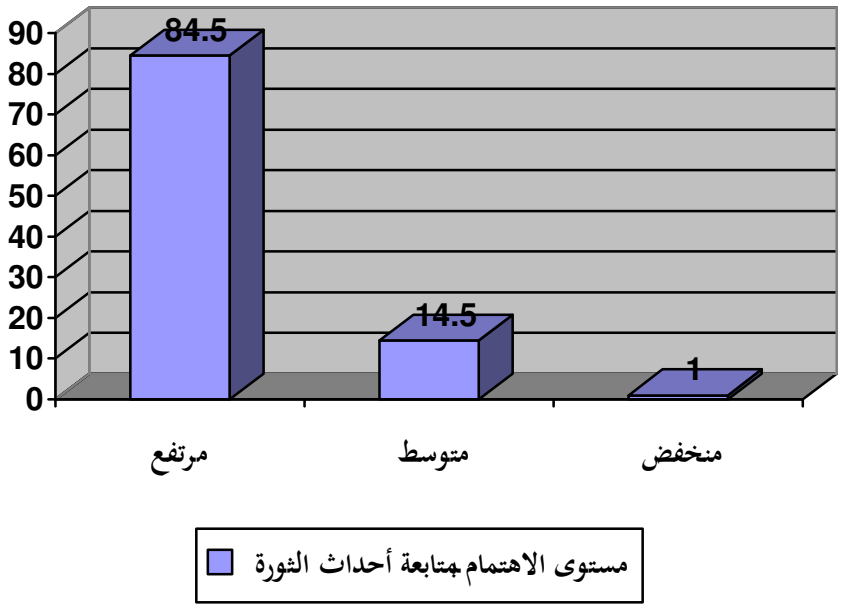

ـ إضافة إلى ارتفاع مستوى الاهتمام بمتابعة تفاصيل الثورة بين المبحوثين بشكل ملحوظ، يعتقد ٩٣.٢% من أن ما ستسفر عنه الثورة من نتائج سيكون له تأثيره المباشر سواء بالنسبة إليهم أو بالنسبة لباقى أفراد المجتمع المصرى. وقد تأكدت هذه النتيجة فى ظل ما أشارت إليه النتائج (شكل رقم ٣) من ارتفاع معدلات مشاركة المبحوثين الفعلية فى الثورة، حيث أعرب (٥١.٨%) أنهم قد شارك فى أحداث الثورة (بالنزول فى المظاهرات) إما من حين لآخر (٣٦.٨%)، أو المشاركة فيها بشكل مستمر(١٥%). أما من لم تتسن لهم فرصة المشاركة (بغض النظر عن السبب) فقد بلغت نسبتهم ٤٨.٢%.

شكل رقم (٣)

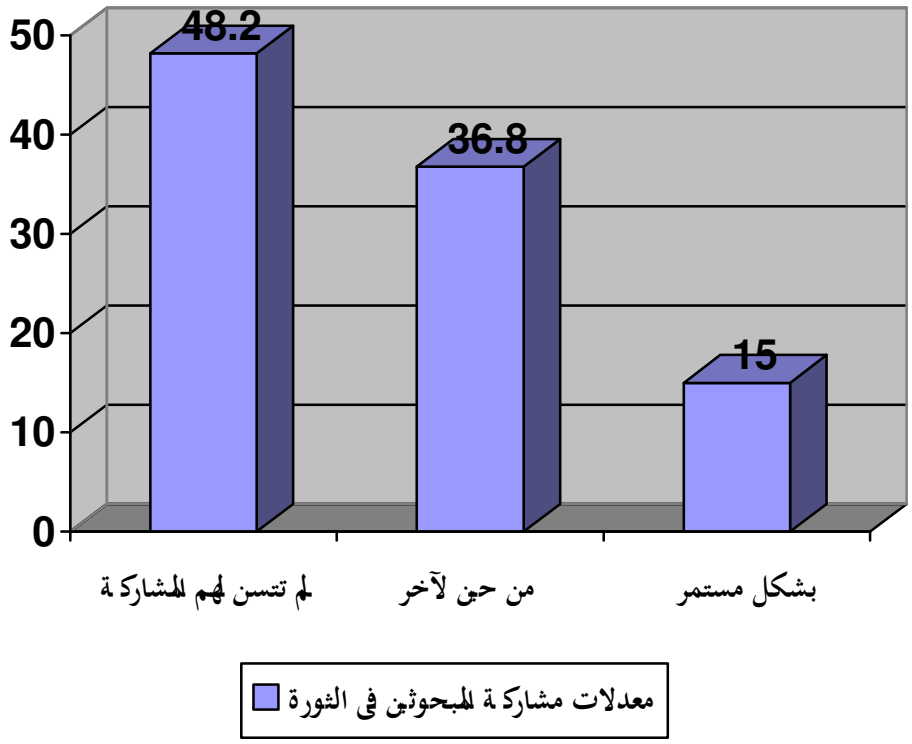

ـ أشارت النتائج كذلك إلى ظاهرة تستحق التأمل تتعلق بارتفاع معدلات مشاركة الإناث فى الثورة، حيث بلغت نسبة من شاركن من الإناث فى الثورة لمرة واحدة على الأقل ٤١.٣% من إجمالى المشاركات (البالغة ٥١.٨%) بشكل عام، وذلك فى مقابل نسبة ٥٨.٧% للذكور. أما من اعتدن المشاركة فى المظاهرات بشكل مستمر فقد بلغت نسبتهن ٢٤.٢%، مقابل ٧٥.٨% للذكور (شكل رقم ٤). وتشير معدلات مشاركة الإناث المرتفعة فى المظاهرات إلى ظاهرة جديدة تستحق الدراسة فى المجتمع المصرى، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار حقيقة المخاطر التى كانت تتهدد المتظاهرين جميعاً(ذكوراً كانوا أم إناثا) خلال مشاركتهم فى المظاهرات، وبالرغم من ذلك فقد آثر الجميع المشاركة بالرغم من أن احتمالية التعرض للإيذاء البدنى والنفسى، بل والقتل، كانت كبيرة.

شكل رقم (٤)

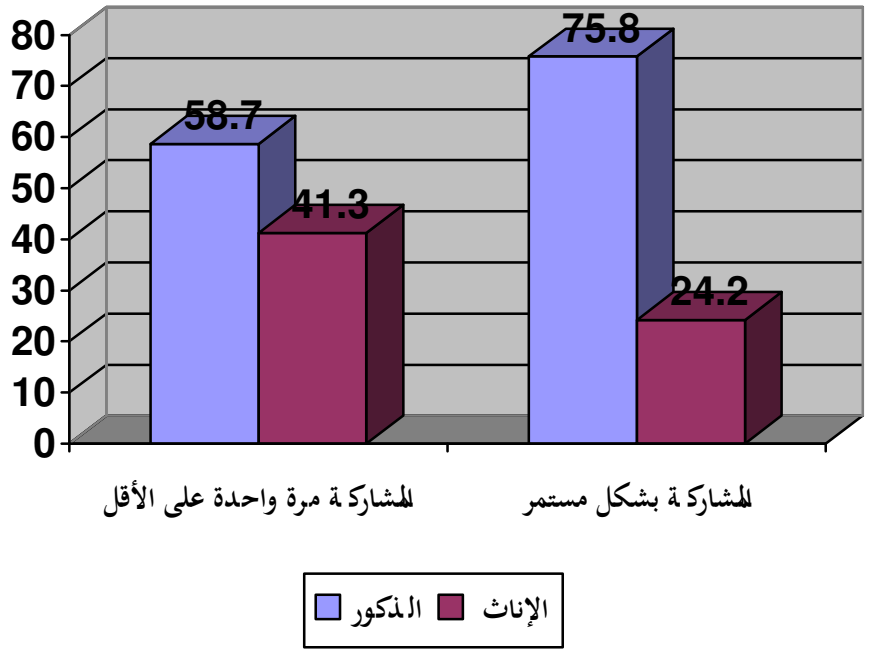

ـ بالرغم مما تشير إليه النتائج السابقة من ارتفاع معدلات الاهتمام بالشأن السياسى العام وارتفاع معدلات التعبير العلنى عن الرأى نحو القضايا والأحداث السياسية المثارة من خلال النزول للشارع وتحمل تبعات ذلك، إلا أنه بسؤال المبحوثين عن انتماءاتهم الحزبية تبين (شكل رقم ٥) أن غالبيتهم العظمى (٩٥.٤%) لا ينتمى لعضوية أى من الأحزاب السياسية المصرية على كثرتها (تفوق ٢٠ حزباً). وتؤكد هذه النتيجة صحة ما سبق وأن أشرنا إليه(عند توصيف مشهد ودلالات المعارضة السياسية الإلكترونية) حول فشل القوى السياسية فى مصر ـ على مدار الثلاثين عاماً الماضية ـ فى استيعاب طاقات المجتمع (وتحديداً شبابه) السياسية وتوجيهها وتوظيفها على نحو يخدم صالح الوطن. ومن ثم فلم يكن أمام هذه الطاقات "المهدرة" سوى البحث عن بدائل أخرى لممارسة العمل السياسي (بعيداً عن ثنائية الإخوان/ الحزب الوطنى)، فكان اللجوء إلى الفضاء الإلكترونى.

شكل رقم (٥)

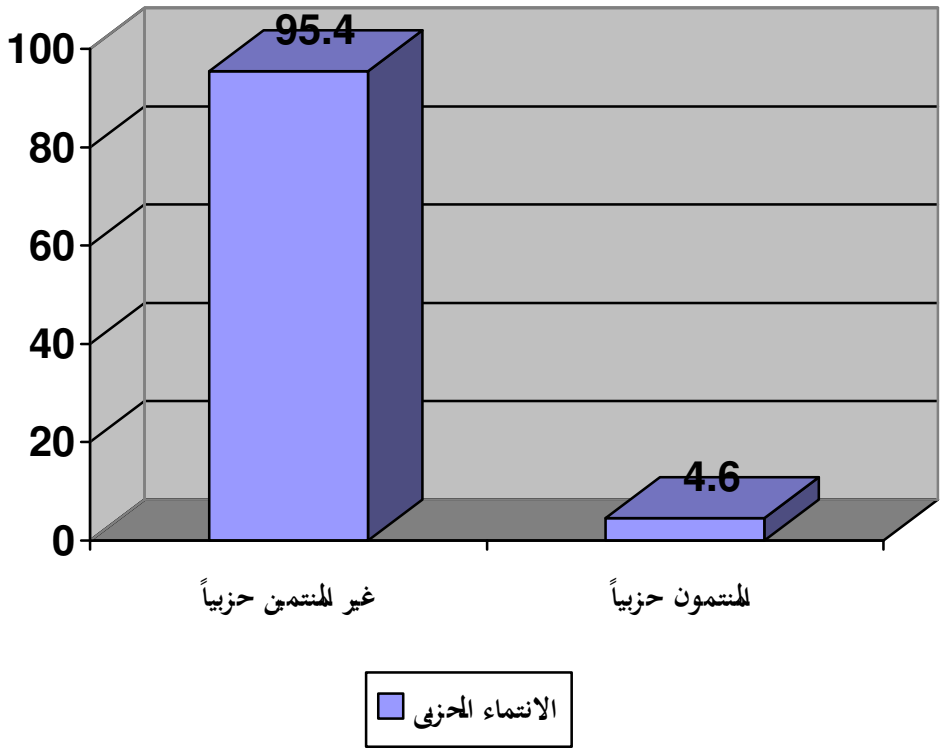

ـ إذا انتقلنا إلى البحث فى طريقة تعاطى المبحوثين مع وسائل الإعلام خلال الثورة، توضح النتائج أن أهم مصادر المعلومات التى اعتمد عليها المبحوثون لاستقاء المعلومات حول الثورة وأحداثها المتلاحقة جاء على النحو التالى: القنوات الفضائية الإخبارية العربية جاءت فى مقدمة تلك الوسائل بنسبة ٨٣% من استجابات المبحوثين، تلتها شبكة الإنترنت مباشرة بنسبة بلغت ٨١.٤%، ثم وسائل الإعلام الدولية بنسبة ٦٢.٣%، تلتها وسائل الإعلام المصرية الخاصة بنسبة ٥٤.٨%، فى حين جاءت وسائل الإعلام المملوكة للدولة فى المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت ١٨.٦% من استجابات المبحوثين*.

ـ وللتعرف على أنماط السلوك الاتصالى الإلكترونى للمبحوثين خلال الثورة، تبين أن نسبة كبيرة من المبحوثين بلغت ٦٩.٥% أفادوا بأنهم كانوا يعتمدون على "الفيس بوك" بشكل رئيسي فى التواصل عبر شبكة الإنترنت خلال الثورة، فى حين جاء "اليوتيوب" فى المركز الثانى بنسبة ٧.٧%، تلاه التواصل عبر البريد الإلكترونى بنسبة ٤.٦%، ثم المدونات و"التويتر" فى نفس المرتبة بنسبة ٢.٥% لكل منهما على حده، فى حين أعرب ١٣.٢% أنهم لم يستخدموا شبكة الإنترنت على الإطلاق بهدف التواصل بشأن أحداث الثورة.

* سمح للمبحوثين فى هذا السؤال باختيار أكثر من بديل، ولذلك يلاحظ أن النسبة الإجمالية تخطت حاجز ١٠٠%، حيث تم احتساب النسبة المئوية فى ضوء استجابات المبحوثين وليس عددهم.

شكل رقم (٦)

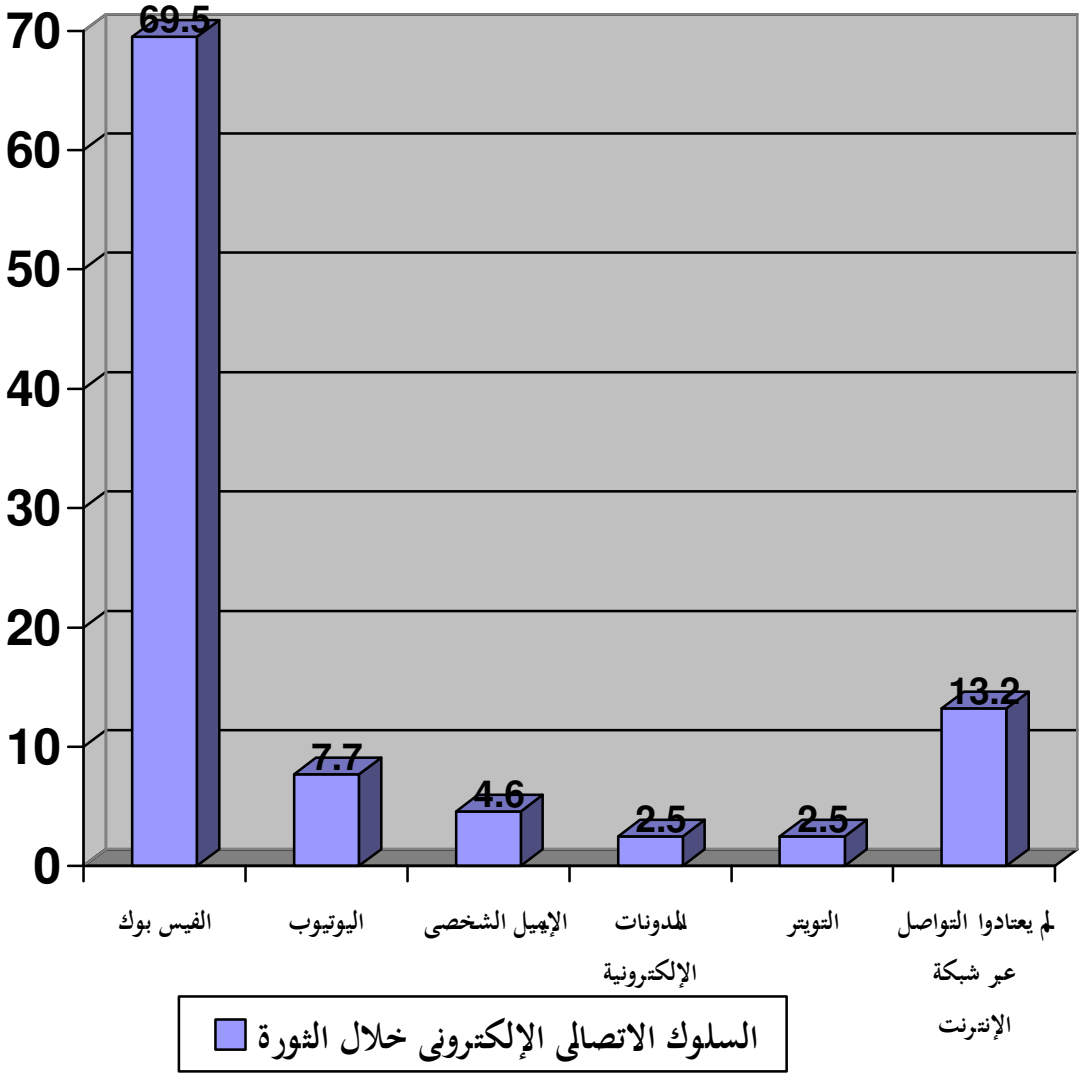

ثانياً: نتائج اختبارات الفروض

الإجابة على التساؤل الرئيسى: ما العوامل المؤثرة على ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية فى مصر؟

مرت الإجابة على هذا التساؤل بمرحلتين:

المرحلة الأولى: قسمت بموجبها العوامل المحتمل تأثيرها على ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية فى مصر إلى أربع مجموعات منفصلة هى:

ـ المجموعة الأولى تتعلق بالخصائص الديموجرافية للمبحوثين (النوع، الانتماء الحزبى،مستوى التعليم، السن)

ـ المجموعة الثانية تبحث فى تأثير عامل مستقل واحد وهو مستوى السخط السياسى لدى المبحوثين

ـ المجموعة الثالثة تبحث فى تأثير بعض العوامل الإعلامية (مستوى الشعور بعدائية وسائل الإعلام الحكومية خلال تغطيتها لأحداث الثورة، مستوى الشعور بالنفمة تجاه وسائل الإعلام الحكومية خلال تغطيتها لأحداث الثورة، الشعور المسبق بتحيز وسائل الإعلام الحكومية بشكل عام، مستوى الشك فى مصداقية وسائل الإعلام الحكومية بشكل عام)

ـ المجموعة الرابعة والأخيرة تدرس تأثير بعض العوامل السياسية (مستوى الاهتمام بالشأن السياسى العام، مستوى الاهتمام بمتابعة أحداث الثورة، مستوى أهمية ما ستسفر عنه الثورة من نتائج من وجهة نظر المبحوثين، معدلات المشاركة فى أحداث الثورة)

المرحلة الثانية: تم إدخال المجموعات الأربع السابقة فى معادلة انحدار خطى متعدد Multiple Linear Regression Model (كل مجموعة على حدة) لمعرفة مدى تأثير كل منها على ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية.

ويعرض الباحث لما أسفرت عنه نتائج معامل الانحدار من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (٢)

معامل الانحدار الخطى المتعدد Multiple Linear Regression Model **لتحديد ماهية العوامل المستقلة المؤثرة على ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية فى مصر(المتغير التابع)**

العوامل المستقلة		المتغير التابع (ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية)				
		قيمة معامل Beta	مستوى معنوية *Beta	قيمة معامل الانحدار R	قيمة معامل ANOVA (F)	مستوى معنوية *F
المجموعة الأولى (عوامل ديمجرافية)	النوع	٠.١٩٧-	٠.٠٢	٠.٣٣١	٠.٢٧٩	٠.٠٠٥
	الانتماء الحزبى	٠.٠٤٣-	٠.٦			
	مستوى التعليم	٠.٢٤٩	٠.٠١			
	السن	٠.٢٨٥-	٠.٠٠٤			
المجموعة الثانية (عامل السخط السياسى)	السخط السياسى	٠.٠٦٦	٠.٤	٠.٣٣٧	٣.٢٤٨	٠.٠٠٩
المجموعةالثالثة (عوامل إعلامية)	الشك فى مصداقية وسائل الإعلام الحكومية	٠.١٧٩	٠.١	٠.٥٣٦	٥.٥٠٩	٠.٠٠٠
	الشعور بالنقمة على وسائل الإعلام الحكومية	٠.٤٢٤	٠.٠٠٠			
	الاعتقاد المسبق فى تحيز وسائل الإعلام الحكومية	٠.٠٠٩-	٠.٩			
	الشعور بعدائية وسائل الإعلام الحكومية	٠.١٤٨-	٠.١			
المجموعة الرابعة (عوامل سياسية)	الاهتمام بالشأن السياسيى العام فى مصر	٠١٢٥.-	٠.١	٠.٥٧١	٤.٤٣٧	٠.٠٠٠
	الاهتمام بمتابعة أحداث الثورة	٠.٦٣٧	٠.٣			
	مستوى أهمية ما ستسفر عنه الثورة من نتائج	٠.١٩٩	٠.٠٢			
	معدل المشاركة فى أحداث الثورة	٠.٠٢٦	٠.٧			

تشير نتائج الجدول السابق إلى ما يلى:

* يدلنا مستوى معنوية Beta على ما إذا كانت قيمة Beta دالة إحصائياً (وهو ما يعنى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع) أم لا. ويعد مستوى المعنوية دالاً إذا كان أقل من أو يساوى ٠.٠٥

** مستوى معنوية F (تكون دالة عند مستوى أقل من أو يساوى ٠.٠٥) تشير إلى مدى صلاحية العوامل موضع الدراسة للاختبار من الناحية الإحصائية من ناحية، وأن التباين فيما بينها لا يرجع إلى عامل الصدفة. وكما يتضح من خلال الجدول أن المجموعات الأربع (محل الدراسة) صالحة لاختبار من الناحية الإحصائية، إذ لم تتعد مستويات المعنوية الخاصة بكل منها ٠.٠٠٥.

أولاً: فيما يتعلق بالمجموعة الأولى تشير النتائج الموضحة فى الجدول أن معدلات المعارضة السياسية الإلكترونية فى مصر تتأثر بكل من عوامل: النوع والمرحلة العمرية والمستوى التعليمى. وفيما يتعلق بالنوع تبين أن الذكور* أكثر استعداداً للتعبير عن معارضتهم السياسية فى الفضاء الإلكترونى من الإناث (قيمة Beta بلغت – ٠.١٩٧، مستوى معنوية ٠.٠٢).أما فيما يتعلق بمستوى التعليم، فتشير نتائج الجدول إلى أنه كلما زاد المستوى التعليمى للمبحوثين زادت مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية(قيمة Beta بلغت ٠.٢٤٩، مستوى معنوية ٠.٠١). أما فيما يتعلق بعامل السن فتوضح النتائج أنه كلما انخفض سن المبحوثين زادت مستويات معارضتهم السياسية على الإنترنت (قيمة Beta بلغت - ٠.٢٨٥، مستوى معنوية ٠.٠٠٤). وتبدو هذه النتيجة منطقية إلى حد كبير، إذ يتفوق الشباب على كبار السن من حيث قدرتهم على التواصل عبر شبكة الإنترنت ومتابعة كل جديد فى هذا الإطار مقارنة بكبار السن، وهو ما دعا البعض فى البداية إلى تسمية الثورة بأنها ثورة شبابية، إذ بدرت الدعوة للنزول إلى الشارع يوم ٢٥ يناير من شباب وعلى صفحات الإنترنت، ثم تعدل وصف الثورة بعد ذلك لتصبح شعبية عقب مشاركة مختلف فئات الشعب فى أحداثها.

وللتعرف على مزيد من التفاصيل حول طبيعة الفروق الإحصائية بين الفئات العمرية المختلفة (محل الدراسة)، استخدم الباحث معاملاً آخرا وهو تحليل التباين ANOVA ، الذى أكدت نتائجه صحة وجود فروق إحصائية بين الفئات العمرية محل الدراسة، حيث بلغت قيمة F (٣.١٠٠)، وهى قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٢). ولتحديد طبيعة الفروق بين الفئات العمرية الأربع من حيث مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية، أشارت نتائج معامل LSD إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين الفئات العمرية الثلاثة الأصغر سناً من ناحية [من ١٨ إلى أقل من ٢٢ (متوسط حسابى بلغ ١٥.٢)، من ٢٢ إلى أقل من ٣٠ (متوسط حسابى بلغ ١٥.٦)، من ٣٠ إلى أقل من ٤٥ سنة (متوسط حسابى بلغ ١٥.٤)]، وبينها وبين الفئة العمرية الرابعة الأكبر سناً من ناحية أخرى[من ٤٥ إلى أقل من ٦٠ (متوسط حسابى بلغ ١٢.٤)]، فى الوقت الذى لم تتحقق النتائج فيه النتائج من وجود فروق دالة إحصائياً فى مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية بين الفئات العمرية الثلاثة الأصغر سناً.

ثانياً: أوضحت نتائج معامل الانحدار أن عامل السخط السياسى لا يمكن التنبؤ من خلاله بارتفاع/انخفاض مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية (مستوى معنوية بلغ ٠.٤)، وهو ما يعنى عدم تأثر معدلات استعداد المبحوثين للتعبير عن معارضتهم السياسية عبر الإنترنت بمستويات سخطهم من النظام السياسى "السابق". ويؤكد ذلك على أن الشباب يميليون إلى التعبير عن اتجاهاتهم السياسية فى الفضاء الإلكترونى بغض النظر عما إذا كانوا راضين عن الأداء الحكومى أم لا.

ثالثاً: فيما يتعلق بالعوامل الإعلامية التى يمكن أن تساعدنا فى التنبؤ بارتفاع/ انخفاض معدلات المعارضة السياسية الإلكترونية، تشير نتائج معامل الانحدار أن عامل الشعور بالنقمة على وسائل الإعلام الحكومية خلال تغطيتها لأحداث الثورة هو العامل الوحيد (من بين عوامل إعلامية أربعة تم اختبارها) المؤثر فى هذا الصدد. وتشير نتائج معامل الانحدار أنه كلما زادت مستويات الشعور بالنقمة على وسائل الإعلام الحكومية زادت مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية (قيمة Beta بلغت ٠.٤٢٤، مستوى معنوية ٠.٠٠٠). وبالعودة إلى تعريف متغير الشعور بالنقمة يتبين أنه ينطوى على مشاعر شديدة السلبية

* أعطى الذكور القيمة رقم ١ عند تكويد استمارة الاسبيان، فى حين أعطيت الإناث القيمة رقم ٢، ومن ثم تعنى الإشارة السلبية أن ارتفاع مستوى المعارضة السياسية الإلكترونية يرتبط بكون المبحوث ذكراً.

كالازدراء، والاستياء الشديد والاشمئزاز التى شعر بها المبحوثون فى كثير من الأحيان خلال متابعتهم للتغطية الإعلامية الحكومية لأحداث الثورة، وهو ما أفضى إلى ارتفاع معدلات استعدادهم للتعبير عن معارضتهم السياسية (لما يعرض وينشر ويذاع) عبر شبكة الإنترنت ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعى، ليس فقط بهدف بيان وجهة النظر المعارضة لما يردده إعلام النظام السابق حول الثورة، ولكن بهدف السخرية من التغطية الإعلامية الحكومية التى باتت مثاراً التهكم الشديد عبر المواقع الإلكترونية.

رابعاً: للبحث فى طبيعة العوامل السياسية المحتمل تأثيرها على معدلات المعارضة السياسية الإلكترونية، سعت الدراسة لاختبار أثر أربعة عوامل رئيسية فى هذا الإطار، ثبت من نتائج معامل الانحدار أن مستوى إدراك المبحوثين لأهمية ما ستسفر عنه الثورة من نتائج هو العامل الوحيد الذى يمكن من خلال التنبؤ بانخفاض/ارتفاع مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية (قيمة Beta بلغت ٠.١٩٩، مستوى معنوية ٠.٠٢). وتدلنا نتائج الجدول أنه كلما زادت مستويات الأهمية "المدركة" لنتائج الثورة المتوقعة زادت مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية. وتؤكد هذه النتيجة أن إدراك المبحوثين لأهمية اللحظة التاريخية غير المسبوقة التى تمر بها مصر والتى يتوقع أن تؤثر بشكل كبير على مستقبل الأجيال القادمة، قد دفعهم لتكثيف نشاطهم السياسى المعارض على شبكة الإنترنت لتفنيد كثير من المزاعم والمخاوف التى أثارها الكثيرون حول النتائج الاقتصادية والسياسية الكارثية المتوقع حدوثها فى مصر بعد الثورة.

تؤكد هذه النتيجة من ناحية أخرى على حقيقة الصراع السياسى الشديد* (الصراع من أجل البقاء) الذى أعقب اللحظة الأولى لاندلاع الثورة (ولا تزال تداعياته ماثلة حتى الآن) بين قوتين رئيسيتين: الأولى تضم الثوار والمتعاطفين معهم والمشاركين لاحقاً فى الثورة والمعارضين للنظام السياسي السابق من جهة، وبين أركان النظام السابق وأعوانه والمنتفعين منه (سياساً واقتصادياً) والمؤيدين له من ناحية أخرى. دار هذا الصراع/ المعركة حول هدف رئيسى تمثل فى كسب الرأى العام المصرى، إما لتأييد الثورة أو معارضتها أو إبقاء الرأى العام على الأقل على الحياد مما يجرى. وقد حشد الفريقان كل ما لديه من قدرات عاطفية ومنطقية وعملية وآليات للضغط (قدرة الثوار على حشد الملايين فى الشارع واكتساب أرضية جديدة إثر نجاحهم فى حشد الملايين كل مرة فى كل مظاهرة مليونية جديدة، وذلك فى مقابل قدرة النظام وأعوانه على الخداع تارة والمناورة والترغيب والترهيب تارة أخرى بما يمتلكه من قدرات إعلامية واقتصادية وأمنية هائلة) لكسب هذه المعركة التى استمرت حتى اللحظة الأخيرة التى سبقت خطاب التنحى مباشرة، والتى بلغ الصراع فيها ذروته، ليس فقط فيما بين الفريقين ولكن داخل كل فريق على حده.

ففيما يتعلق ـ على سبيل المثال ـ بمظاهر الصراع فيما بين أنصار الفريق الأول (الثوار)، فقد حدث انشقاق كبير أعقب الخطاب الأخير للرئيس السابق (الخميس ١٠ فبراير الذى سبق تنحيه رسيماً بيوم واحد)، والذى أعلن فيه عن تفويض صلاحيات الرئاسة لنائبه. نجح هذا الخطاب فى شق صفوف الثوار وإقناع أعداد غفيرة من المعتصمين فى ميدان التحرير إلى الانصراف من الميدان معلنين انتصارهم فى معركتهم مع النظام. وقد أعلن هؤلاء عدم استجابتهم للدعوات التى نادى بها زملاؤهم للزحف نحو قصر

* اتخذ هذا الصراع أشكالاً عدة منها مثلاً: نجاح أعوان الحزب الوطنى فى حشد مجموعات كبيرة من "البلطجية" ودفعها لميدان التحرير لفض اعتصام الثوار بأى ثمن ، فيما عرف بالأربعاء الدامى، وكذلك التفريغ العمدى للسجون والمعتقلات من المساجين وتسليحهم وإطلاقهم فى الشوارع المصرية لإشاعة الفوضى والرعب فى قلوب المصريين الآمنين لدفعهم إلى الاعتقاد بأنهم أمام خيارين لا ثالث لهما؛ إما الأمن وإما الحرية.

الرئاسة فى اليوم التالى لهذا الخطاب (الجمعة ١١ فبراير يوم التنحى). كاد هذا الانشقاق أن يودى بالفعل بالثورة لولا استجابة عشرات الآلاف من المتظاهرين لدعوة الزحف نحو القصر الرئاسى بالفعل، وهو ما كاد ينذر بوقوع معركة دامية، ليست بين النظام والثوار هذه المرة، ولكن بين الشعب والجيش، وكان بالفعل اختباراً قاسياً على الجميع (الجيش، النظام، الشعب) لولا خروج نائب الرئيس فى اليوم ذاته معلناً خطاب التنحى.

أما فيما يتعلق بالفريق الثانى (النظام وأعوانه) فقد تعددت الشواهد الدالة على وجود صراع محتدم يدور بشكل رئيسى بين رؤيتين، الأولى تدفع باتجاه التنحى، فى حين تدفع الثانية باتجاه التصعيد إلى حد النهاية ومن ثم محاولة إقناع الرئيس "السابق" بالبقاء فى موقع الرئاسة متمسكاً "بحقوقه الدستورية" حتى اللحظة الأخيرة. إلا أن ثمة تطوراً نوعياً فاجئ الجميع خلال احتدام هذا الصراع تمثل فى انعقاد المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة قائده العام (المشير طنطاوى) وليس قائده الأعلى (الرئيس السابق)، وما ينطوى عليه ذلك من دلالات واضحة للجميع. إضافة لذلك فقد أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بياناً أعلن خلاله أنه فى حالة انعقاد دائمة لمتابعة تطورات الأحداث. وقد فهم الجميع من ذلك أن الجيش (وهو خط الدفاع الأخير عن النظام وعن الشعب أيضاً) قد أعلن منذ هذه اللحظة وقوفه على الحياد بين "النظام" وبين "الشعب"، وأنه لن يكون طرفاً فى المعركة الدائرة بينهما، وهو ما رجح فى النهاية من كفة الثوار وساعد على نجاح الثورة.

يتبين مما سبق حقيقة الصراع السياسى المحتدم متعدد الأبعاد الذى شهدته الساحة المصرية بين وجهات نظر شديد الاختلاف والتناقض إبان الثورة. وقد أكدت نتائج الجدول السابق ذلك فى إشارتها إلى أن مستوى وعى وإدراك المبحوثين بأهمية وخطورة ما ستسفر عنه الثورة من نتائج دفعهم إلى توظيف شبكة الإنترنت للتعبير عن رؤاهم السياسية المعارضة لكل ما يروج له النظام السابق من أكاذيب ومعلومات خاطئة بغية كسب الرأى العام.

نتيجة اختبار الفرض الأول: توجد علاقة ارتباطية موجبة بين مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية electronic opposition وبين معدلات استعداد المبحوثين للمعارضة السياسية فى الواقع الحقيقى offline political opposition

ثبتت صحة هذا الفرض، حيث بلغت قيمة معامل بيرسون للارتباط (٠.٤٢٨)، وهى قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠). ويعنى ذلك وجود علاقة ارتباطية موجبة(متوسطة الشدة) بين مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية وبين استعداد المبحوثين للتعبيرعن معارضتهم السياسية فى الواقع الفعلى. وبعبارة أخرى يمكن القول بأنه كلما زادت معدلات المعارضة السياسية للمبحوثين فى الواقع الافتراضى (على شبكة الإنترنت)، زادت معدلات استعدادهم لممارستها فى الواقع الحقيقى(الشارع). وبالرغم من ثبوت صحة هذا الفرض إلا أنه لا يمكن الزعم بأن ارتفاع معدلات الاستعداد للتعبير عن المعارضة السياسية بشكل علنى فى "الشارع" المصرى لم يأت كنتيجة مباشرة لارتفاع معدلات المعارضة السياسية فى الواقع الافتراضى. إذ سبق مرحلة الزخم السياسى الإلكترونى المتزايد الذى شهدته مصر خلال السنوات القليلة الماضية حراك مجتمعى تراكمى بدأ اجتماعياً/اقتصادياً بخروج مئات ـ إن لم يكن آلاف ـ المظاهرات والاحتجاجات الفئوية المطالبة بتحسين الأجور وتثبيت العمالة وغيرها، وانتهى سياسياً بخروج الملايين إلى الشارع مطالبين بإسقاط النظام السياسى ذاته.

غير أن ذلك لا يمنعنا من القول بأن ثبوت صحة هذا الفرض تؤكد على حقيقة مفادها استجابة الملايين لدعوات المعارضة الإلكترونية السياسية بالنزول إلى الشارع ترافقت مع لحظة "مواتية" تماماً، ترجع

بشكل مباشر إلى قضية "خالد سعيد" وما أعقبها من إطلاق صفحة "كلنا خالد سعيد"على الفيس بوك وانضمام الآلاف إليها فى أيام معدود، تلا ذلك الدعوات التى انطلقت عبر الفيس بوك أيضاً وحثت الجميع على النزول إلى الشارع يوم عيد الشرطة (الذى يصادف ٢٥ يناير من كل عام) للمطالبة بوقف التعذيب "المنظم" فى السجون وتقديم المتورطين فيه إلى التحقيق. تزامن إذن ذلك النشاط الإلكترونى المتصاعد مع احتقان شديد فى الشارع ومع مشروع للتوريث انتقل من مرحلة الاختبار إلى مرحلة التنفيذ. تصادف ذلك ـ أيضاً ـ مع أضخم عملية تزوير ممنهج لانتخابات برلمانية لم يشهد العالم لها مثيلاً، ومع قرب إجراء انتخابات رئاسية لا تنطبق شروط الترشح لها فى مصر سوى لشخصين اثنين فقط هما الرئيس السابق ونجله. شكلت إذن ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية التى تزامنت مع مفردات تلك اللحظة المواتية "القشة التى قسمت ظهر البعير"، الأمر الذى مهد الطريق لاندلاع الثورة من ناحية ونجاحها فى إسقاط النظام السياسى السابق من ناحية أخرى.

نتيجة اختبار الفرض الثانى: توجد فروق دالة إحصائياً بين مستويات ثقة المبحوثين فى مصداقية كل من وسائل الإعلام الحكومية وشبكة الإنترنت كمصادر للحصول على المعلومات حول الثورة.

جدول (٣)
اختبار Paired T.Test لبيان الفروق فى مستويات الثقة فى مصداقية كل من وسائل الإعلام الحكومية وشبكة الإنترنت كمصادر لاستقاء المعلومات حول الثورة

المتغير التابع	المجموعات	العدد ١٧٧	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوي المعنوية
مستوى الثقة فى مصداقية الوسيلة	مستخدمو وسائل الإعلام الحكومية	١٧٧	١.٢	٠.٤٨٥٦	-١٩.٨٩	١٧٦	٠.٠٠٠
	مستخدمو شبكة الإنترنت	١٧٧	٢.٣	٠.٥٩٤٠			

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن ثمة فروقاً دالة إحصائياً فى مستويات الثقة فى مصداقية كل من وسائل الإعلام الحكومية وشبكة الإنترنت كمصادر للحصول على المعلومات حول الثورة، حيث بلغت قيمة Paired T.Test –(١٩.٨٩)، وهى قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٠٠). ويتضح من متوسطات الثقة الموضحة فى الجدول أن معدلات ثقة المبحوثين فى مصداقية شبكة الإنترنت أثناء الثورة (٢.٣) تفوق مثيلاتها بين مستخدمى وسائل الإعلام الحكومية (١.٢). وللتحقق مما إذا كانت مستويات الثقة المرتفعة فى مصداقية شبكة الإنترنت (كمصدر إخبارى) قد دفعت مستخدميها نحو مزيد من الاعتماد عليها (كمصدر إخبارى ووسيلة للتواصل) استخدم الباحث معامل بيرسون للارتباط، وهو ما يعرض لنتائجه من خلال الفرض التالى.

نتائج اختبار الفرض الثالث: كلما زادت مستويات الثقة فى مصداقية شبكة الإنترنت، زاد معدل الاعتماد عليها كمصدر رئيسى للحصول على المعلومات أثناء الثورة.

شكلت شبكة الإنترنت أحد أهم المصادر التى اعتمدت عليها فئات عريضة من المجتمع المصرى، ليس فقط من أجل استقاء معلومات "أكثر دقة وصدقاً" حول الثورة، ولكن بهدف التواصل الاجتماعى والسياسى ـ أيضاً ـ وخاصة بين الناشطين سياسياً. ووفقاً لنتائج العديد من الدراسات، فإن معدلات الاعتماد على وسائل الإعلام (قديمة/حديثة) يزداد خلال وقت الأزمات/ الثورات بشكل خاص، إذ تتحول الوسيلة لتكون هى الرسالة. بمعنى آخر تتحول الوسيلة بإمكاناتها التقنية وسياستها التحريرية وموقفها تجاه الموضوعية وقواعد المهنية، تتحول إلى رسالة إما أن تجذب المتلقى أو تفضى إلى عزوفه عنها والبحث عن بديل آخر يلتمس منه المعلومات.

ومن ثم ترتبط فإن ثمة ارتباطاً "متوقعاً" بين المصداقية التى تحظى بها الوسيلة ومعدل الاعتماد عليها خلال وقت الأزمات. وللتحقق من صدقية هذا الفرض فيما يتعلق بشبكة الإنترنت خلال الثورة، أوضحت نتائج معامل بيرسون للارتباط أن ثمة علاقة ارتباطية موجبة (شدتها دون المتوسطة) بين معدلات ثقة المبحوثين فى شبكة الإنترنت، ومستويات الاعتماد عليها (كمصدر إخبارى ووسيلة للتواصل فى آن) خلال الثورة، حيث بلغت قيمة معامل بيرسون (٠.٣٧٣)، وهى قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠). ويعنى ذلك أنه كلما زادت معدلات الثقة فى شبكة الإنترنت زاد الاعتماد عليها كمصدر لاستقاء المعلومات حول الثورة من ناحية، وكوسيلة هامة للتواصل الاجتماعى والسياسى خلال فترة الثورة من ناحية أخرى.

نتائج اختبار الفرض الرابع: كلما زادت معدلات السخط السياسى لدى المبحوثين زادت معدلات شعورهم بعدائية وسائل الإعلام الحكومية فى تغطيتها لأحداث الثورة

يثور الجدل فى حقل الدراسات الإعلامية حول ماهية الوظائف التى تؤديها وسائل الإعلام فى المجتمع، وما إذا كانت وظيفتها الرئيسية تنحصر فى نقل الواقع كما هو (ومن ثم اعتبار الواقع هو الفاعل الحقيقى فى التغطية الإعلامية)، أم أنها تقوم بتشكيل ذلك الواقع على نحو ما يبتعد قليلاً أو كثيراً عن حقيقة ذلك الواقع (ومن ثم تكون وسائل الإعلام هى الفاعل والواقع هو المفعول به). فى محاولة لفهم هذه الجدلية فى إطار الواقع المصرى ينبغى الإشارة إلى عاملين أساسيين: الأول يتعلق بنمط ملكية وسائل الإعلام المصرية. ويمكن الزعم ـ فى هذا الصدد ـ أن وسائل الإعلام المصرية لم تنعم أو تجرب المعنى الحقيقى لكلمة "الاستقلالية" (ومن ثم الموضوعية) فى أرض الواقع منذ ثورة يوليو عام ١٩٥٢ إذ ظلت ملكيتها حكراً على الدولة لفترات طويلة. وحتى بعد أن دخل القطاع الخاص شريكاً فى ملكية وسائل الإعلام منذ فترة قصيرة نسبياً، إلا أن الضغوط الهائلة التى تعرض لها أصحاب القنوات والصحف الخاصة من ناحية وطبيعة التوازنات والمصالح السياسية التى اعتادوا مراعاتها من ناحية أخرى قد جعلت من فكرة الاستقلالية الإعلامية بمعناها المتعارف عليه مجرد "فضيلة غائبة".

إضافة إلى نمط الملكية، جاء مشروع "التوريث" ليشكل مزيداً من الضغوط على وسائل الإعلام المصرية (سواء المملوكة للدولة والخاصة) فى تغطيتها لمختلف القضايا والموضوعات المثارة فى مصر. وبات مشروع التوريث هو المشروع المصرى الأكثر بروزاً على ساحة التفاعلات السياسية والإعلامية، تجند لخدمته مختلف القطاعات، وتسن من أجله القوانين، وتختار من أجله الوزارات. وكان من الطبيعى والمنطقى ـ كذلك ـ أن تسخر لخدمته الآلة الإعلامية (حكومية وخاصة).

فى هذا الإطار جاء اهتمام الدراسة الراهنة بمحاولة اختبار فرضية تتعلق بطبيعة العلاقة بين السخط السياسى (كظاهرة سياسية ناتجه عن الشعور بالقهر السياسى والتهميش الإعلامى) وبين شعور الجماهير

بأن تغطية وسائل الإعلام الحكومية غالباً ما تناصبهم العداء (كظاهرة إعلامية)، وتحديداً فى تغطيتها للقضايا والأحداث الهامة.

كشفت نتائج معامل بيرسون للارتباط عن وجود علاقة ارتباطية موجبة (شدتها دون المتوسطة) بين مستوى الشعور بالسخط السياسى لدى المبحوثين وبين شعورهم بالعدائية من قبل وسائل الإعلام الحكومية، حيث بلغت قيمة معامل بيروسون (٠.٣٧٩)، وهى قيمة دالة إحصائية عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٠٠). ويعنى ذلك أنه كلما زادت مستويات السخط السياسى لدى المبحوثين زاد شعورهم بالعدائية من قبل وسائل الإعلام الحكومية، وتحديداً خلال تغطيتها لأحداث الثورة.

لعل مما يؤكد على صدقية هذه الفرضية فى الحالة المصرية الإشارة إلى ما يلى:

ـ ظاهرة العزوف الجماعى للجمهور المصرى عن مشاهدة وسائل الإعلام الحكومية بشكل عام، وتحديداً خلال أحداث الثورة، واللجوء إما إلى الفضاء الإلكترونى أو القنوات الفضائية الإخبارية العربية أو الأجنبية، فى الوقت الذى كان ينبغى أن تكون العلاقة فيه بين المواطن المصرى ووسائل إعلامه شديدة الصلة، لاعتبارات موضوعية تتعلق بتاريخ مصر العريض فى المجال الإعلامى من حيث الملكية وتنوع الإنتاج وجودته مقارنة بجميع الدول العربية الأخرى.

ـ التغطية الإخبارية "الرديئة" لأحداث الثورة، الأمر الذى دعا رئيس قطاع الأخبار إلى الاعتذار علنياً عنه فى أول ظهور تليفزيونى له عقب إسقاط النظام، والذى كشف خلاله عن حجم الضغوط السياسية التى تعرض لها شخصياً وعلى العاملين فى قطاع الأخبار، وهو ما انعكس ـ على حد قوله ـ بشكل سلبى على التغطية الإعلامية. وبالرغم من ذلك فقد أكد رئيس قطاع الأخبار أنه لم يكن بإمكانه ـ وقتذاك ـ تقديم تغطية إخبارية للأحداث أكثر مما قدم، وأنه لو عادت به الأحداث بنفس التتابع مرة أخرى فلن يغير مواقفه الإعلامية التى بدت واضحة فى التغطية الإعلامية.

ـ المحاولات المتكررة من قبل السلطات الأمنية المصرية لمنع مراسلى الصحف ووكالات الأنباء ومحطات التليفزيون العربية والأجنبية والتضييق عليهم فى تغطيتهم لأحداث الثورة.

ـ حرب "التشويش" الإعلامى التى مارسها النظام المصرى ضد بعض الفضائيات العربية، وتحديداً قناة الجزيرة، وسحب تراخيص مراسليها، ووقف بثها على القمر الصناعى "المصرى" النايل سات.

ـ استمرار الاعتصامات والإضرابات والمظاهرات المطالبة بتغيير جميع القيادات الإعلامية التى ارتبطت بالنظام السابق ودافعت عنه عقب إسقاطة، فى إشارة واضحة على ارتباط الظاهرتين الإعلامية والسياسية حتى بعد نجاح الثورة فى تحقيق أهدافها بإسقاط النظام.

خلاصة :

عالجت الدراسة الراهنة قضية تتسم بالحداثة والأهمية فى أن. فمن حيث حداثتها، تبحث الدراسة فى ماهية ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية فى مصر، ومسبباتها وتأثيراتها المحتملة على مسار الثورة المصرية. وهى ـ من دون شك ـ ظاهرة حديثة نسبياً تنطوى على مكون إعلامى وآخر سياسى، ليس فقط على صعيد الدراسات الإعلامية فى مصر والعالم العربى، بل على صعيد الدراسات الإعلامية فى الغرب. ومن حيث الأهمية، فالدراسة تناقش حدثاً غير مسبوق فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، تمثل فى اندلاع ثورة بدأت شبابية، إذ دعا إليها ناشطون سياسياً من الشباب المصرى عبر شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعى الإلكترونى، وانتهت شعبية شاركت فيها كافة فئات المجتمع المصرى المختلفة.

اكتسبت الدراسة الراهنة أهميتها من طبيعة القضية التى تعالجها (الثورة المصرية) من ناحية، ومن خصائص العينة التى اشتملت عليها (إذ تضمنت عينة لا بأس بها من الثوار ممن اعتادوا المشاركة بشكل مستمر فى أحداث الثورة) من ناحية أخرى، ومن حيث توقيت إجرائها(حيث أجريت فى أعقاب خطاب التنحى) من ناحية ثالثة، ومن حيث استنادها إلى منطلقات ومقولات نظرية متماسكة إضافة إلى خبرة ذاتية عايشها الباحث عايشها الباحث عن قرب، وهو ما قد يضفى أهمية متزايدة إلى ما توصلت إليه من نتائج.

انبنى الإطار النظرى للدراسة على مقولات نظرية الشعور بعدائية وسائل الإعلام، كإطار نظرى تفسيرى متكامل يمكن فى ضوئه فهم وتفسير العلاقة بين الظاهرتين الإعلامية والسياسية. وقد طور الباحث فى ضوء الإطار النظرى والتراث النظرى الذى اطلع عليه الباحث تساؤلاً رئيسياً وأربعة فروض رئيسية. واعتمد الباحث على عدة طرق إحصائية مختلفة للتحقق من صدقية فروض الدراسة والإجابة على تساؤلها الرئيسى.

تمثلت حدود الدراسة الراهنة فى محاولة التعرف على ماهية التأثيرات المحتملة لظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية فى مصر بالتطبيق على عينة من الناشطين سياسياً فى مصر ممن يعتمدون على شبكة الإنترنت فى استقاء المعلومات السياسية وفى التواصل الاجتماعى والسياسى. ومن ثم يقترح الباحث أن تتم دراسة الموضوع محل الدراسة فى إطار عينة أشمل تغطى مساحة جغرافية أوسع مما تضمنته الدراسة الراهنة. كما يقترح الباحث أن تهتم الدراسات المستقبلية بتحليل خطاب مواقع المعارضة السياسية الإلكترونية قبيل وأثناء وعقب اندلاع الثورة، وذلك للوقوف على ماهية الأطروحات التى دفعت بها هذه المواقع وكان لها الأثر الكبير فى إقناع الملايين بالنزول إلى الشارع المصرى والمشاركة فى المظاهرات العديدة التى اندلعت فى شوارع ومدن وقرى مصر بأكملها مما أفضى إلى نجاح الثورة فى نهاية الأمر وإسقاط النظام السياسي السابق.

أشارت نتائج الدراسة إلى ارتفاع معدلات الاهتمام بالشأن العام المصرى لدى المبحوثين وكذا ارتفاع معدلات اهتمامهم بمتابعة أحداث الثورة بشكل ملحوظ، فى الوقت الذى أشارت فيه النتائج إلى مفارقة سياسية تستدعى التأمل، إذ تبين أن الغالبية العظمى من المبحوثين لا تنتمى لأى من الكيانات أو الأحزاب السياسية (على كثرتها) المصرية، وهو ما يعكس قدر الخلل الذى شاب المشهد السياسى المصرى طوال الثلاثين عاماً الماضية، بفعل سياسة التجريف المنظم والمتعمد للحياة السياسية المصرية التى انتهجها الحزب الوطنى طوال الأعوام الثلاثين الماضية.

كما أشارت النتائج إلى ماهية العوامل المؤثرة على ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية فى مصر والتى انقسمت وفق رؤية الباحث إلى أربعة عوامل رئيسية (ديموجرافية، إعلامية، سياسية، معدلات السخط السياسى)، اشتملت بدورها على متغيرات فرعية أخرى. وقد انتهت نتائج الدراسة إلى أن كلاً من: النوع، المستوى التعليمى، السن، مستوى الأهمية "المدركة" لما ستسفر عنه الثورة من نتائج، الشعور بالنقمة على وسائل الإعلام هى العوامل التى يمكن من خلالها التنبؤ بارتفاع/ انخفاض معدلات المعارضة السياسية الإلكترونية من بين العوامل العديدة التى سعت الدراسة لاختبارها.

من بين النتائج الهامة التى أشارت إليها الدراسة أنه كلما زادت معدلات المعارضة السياسية فى الواقع الافتراضى (على شبكة الإنترنت)، زادت معدلات المعارضة السياسية فى الواقع الحقيقى. وبالرغم من أهمية هذه النتيجة إلا أنه لا يمكن الزعم بأن ارتفاع معدلات المعارضة السياسية فى الواقع يمكن تفسيرها فى ضوء متغير واحد فقط يتمثل فى ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية، ولكن تعددت المتغيرات على هذا الصعيد لتشمل على سبيل المثال ما يلى:

- حراك اجتماعى وسياسى طويل مهد الطريق أمام نزول الجماهير إلى الشوارع المصرية

ـ ارتفاع معدلات الشعور بالقهر الاجتماعى والسياسى وانسداد كافة القنوات السياسية المشروعة للتعبير عن الرأى
ـ حالة التوحد الشعبى الناتجة عن سقوط الشهداء المتتالى فى الميدان وغيره من الميادين، والتى وضعت الجميع أمام "حقيقة" تفيد بأن الانسحاب من "الميدان" أو القبول بما يقدم من تنازلات حكومية سيعد إهداراً لدم هؤلاء الشهداء، ومن ثم فلم يعد ثمة بديل يغنى عن إسقاط النظام السياسى بأكمله.
ـ اندلاع الثورة التونسية ونجاحها فى إزاحة الرئيس التونسى من المشهد السياسى
ـ تزامن ذلك كله مع لحظة مواتية استطاعت خلالها مجموعات شبابية فى أن تكون "الكتلة الحرجة" من الجماهير اللازمة لإحداث التغيير الشامل فى الواقع الافتراضى، وإقناعها للمرة الأولى فى النزول إلى الشارع، وهو ما عجل بسقوط النظام السياسى السابق.

يؤكد الباحث فى نهاية الدراسة على نقطة هامة مفادها أن الثورة المصرية شكلت تجربة ثرية غير مسبوقة فى حياة المصرى المعاصر، اختلط فيها الاجتماعى بالاقتصادى والإعلامى بالسياسى والعالم الافتراضى بالواقعى على نحو سيتوقف عنده دارسو الإعلام والسياسة طويلاً خلال السنوات القليلة المقبلة.

مراجع الدراسة :

١ـ نحو نظرة أكثر عمقاً لماهية المدونات الإلكترونية والبحث في تأثيراتها المحتملة فى مصر والعالم العربي ، أنظر:

-Bruce Etling, John Kelly, Robert Faris & John Palfrey. (٢٠١١). Mapping the Arabic blogosphere:
politics and dissent online. *New Media & Society*, ١٢(٨), ١٢٢٥–١٢٤٣.

٢ - Davis, A. (٢٠١٠). New media and fat democracy: The paradox of online participation. *New Media & Society*.١٢(٥), ٧٤٥–٧٦١.

٣ - Homero, E.V, Zúñiga. G ,Veenstra. A, Vraga. E, & Shah, D. (٢٠١٠). Digital democracy:
Reimagining pathways to political participation. *Journal of Information Technology & Politics,*
٧,٣٦–٥١.

٤- Kavanaugh, A. B., Kim. J., Pe´rez-Quin. M.A., Schmitz. J., & Isenhour.P. (٢٠٠٨). Net gains in political participation: Secondary effects of Internet on community information.
Communication & Society, ١١(٧), ٩٣٣–٩٦٣.

٥- Gomez, J.(٢٠٠٨). Online opposition in Singapore: Communications outreach without electoral
gain. *Journal of Contemporary Asia*, ٣٨(٤),٥٩١-٦١٢

٦- Hoff, J., & Bjerke,F.(٢٠٠٥). Fences and gates in cyberspace: Is the Internet becoming
a threat to democracy? *Information Polity* ,١٠, ١٤١–١٥١.

٧ - Hirzalla, F., Zoonen, L.V & Ridder,J.D. (٢٠٠١). Internet Use and Political Participation:
Reflections on the Mobilization/Normalization Controversy**.** *The Information Society*, ٢٧, ١–١٥.

٨- وفق تقديرات الجهاز المركزى للتعئبة العامة والإحصاء فى مصر، تبلغ نسبة الفئة العمرية من (١٥-٤٥) ٥٠% من إجمالى عدد السكان فى مصر وفق إحصاءات عام ٢٠٠٦. لمزيد من التفاصيل حول التركيبة السكانية فى المجتمع المصرى يرجى زيارة موقع الجهاز على الرابط الإلكترونى التالى:
http://www.capmas.gov.eg/pdf/static/٢-١٣.pdf

٩- Vallone, R. P., Ross, L., & Lepper, M. R. (١٩٨٥). The hostile media phenomena: Biased perception
Journal of and perceptions of media bias in coverage of the Beirut massacre. *Personality and Social Psychology*, ٤٩, ٥٧٧–٥٨٥.

١٠- Perloff, R. M. (١٩٨٩). Ego-involvement and the third person effect of televised news coverage. *Communication Research*, ١٦, ٢٣٦–٢٦٢.

١١- Sorolla, S., Roger & Chaiken,S. (١٩٩٤). The Causes of hostile media judgments. *Journal of Experimental Social Psychology*, ٣٠, ١٦٥-١٨٠.

١٢- Huge, M., & Glynn, C.J. (٢٠١٠). Hostile media and the campaign trail: Perceived media bias in the race for governor. *Journal of Communication*, ٦٠, ١٦٥–١٨١.

١٣- Choi, J.H., Watt, J.H., Lynch,M. (٢٠٠٦). Perceptions of news credibility about the war in Iraq: Why war opponents perceived the Internet as the most credible medium, *Journal of Computer-Mediated Communication* ,١٢, ٢٠٩–٢٢٩.

١٤- Gussin, P., Baum, M.A.(٢٠٠٤). In the eye of the beholder: An experimental investigation into the foundations of the hostile media phenomenon. Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Chicago.

١٥- Mendez, J.M. (٢٠٠٤). Killing the messenger: An experimental analysis of the hostile media effect. Paper presented at the Southern Political Science Association, New Orleans, LA.

١٦- Eveland. W. P., Shah, D.V. (٢٠٠٣). The impact of individual and interpersonal factors on perceived news media bias. *Political Psychology*, ٢٤(١), ١٠١-١١٧.

١٧- Gunther, A.C. & Liebhart, J.L. (٢٠٠٦). Broad reach or biased source? Decomposing the hostile media effect. *Journal of Communication*, ٥٦, ٤٤٩–٤٦٦

١٨- Schmitti, K.M., Gunther, A.C., & Liebhart.J.L. (٢٠٠٤). Why partisans see mass media as biased. *Communication Research*, ٣١(٦), ٦٢٣-٦٤١

١٩- Gunther, A. C., Christen, C. T., Libhart, J.L, & Chia, S.C. (٢٠٠١). Congenial public, contrary press, and biased estimates of the climate of opinion. *Public Opinion Quarterly*, ٦٥, ٢٩٥–٣٢٠.

٢٠- Gunther. A.C. & Chia, S. C. (٢٠٠١). Predicting pluralistic ignorance: The hostile media perception and its consequences. *Journalism & Mass Communication Quarterly*, ٧٨ (٤),٦٨٨-٧٠١.

٢١- Mende, A. M. (٢٠٠٨). Testing the hostile media effect under selective exposure. Paper presented at the ٥٨th Annual Conference of the International Communication Association, Montreal, Canada.

٢٢- Tsfati, Y. (٢٠٠٧). Hostile media perceptions, presumed media influence, and minority alienation: The case of Arabs in Israel. *Journal of Communication*, ٥٧,٦٣٢–٦٥١.

٢٣- Arpan, L.M. & Raney,A.A.(٢٠٠٣). An experimental investigation of news source and the hostile media effect. *Journalism and Mass Communication Quarterly*, ٨٠ (٢),٢٦٥-٢٨١.

٢٤- Choi, J., Yang, M., & Jeongheon, J.C. (٢٠٠٩). Chang, elaboration of the hostile media phenomenon: The roles of involvement, media skepticism, congruency of perceived media

influence, and perceived opinion climate. *Communication Research*, ٣٦ (١), ٥٤-٧٥.

٢٥- Chia, S. C., Yong, S.Y., Wong,Z.D., & Koh.,W.L. (٢٠٠٧). Personal Bias or government bias?
Testing the hostile media effect in a regulated press system. *International Journal of Public*
Opinion Research, ١٩ (٣), ٣١٣-٣٣٠.

٢٦- Yariv Tsfati, (٢٠٠٧). Op.cit, pp. ٦٣٢–٦٥١.

٢٧- Tsfati, Y., & Cohen, J. (٢٠٠٥). Democratic consequences of hostile media perceptions: The case of
Gaza settlers. *The Harvard International Journal of Press /Politics*,
١٠(٤),٢٨-٥١.

٢٨- Matheson, K., Durson,S. (٢٠٠١). Social identity precursors to the hostile media phenomenon:
Partisan perceptions of coverage of the Bosnian conflict. *Group Processes & Intergroup*
Relations, ٤(٢), ١١٦–١٢٥.

٢٩- Mende, A.M. (٢٠٠٨). Op.cit.

٣٠- Choi, J., Yang, M., and Jeongheon, J.C. (٢٠٠٩). opt.cit, pp. ٥٤-٧٥.

٣١- Mende, A.M. (٢٠٠٨). Op.cit.

٣٢- Gunther, A.C., & Liebhart, J.L. (٢٠٠٦). Op.cit, pp. ٤٤٩-٤٦٦.

٣٣- Arpan, L.M., & Raney, A.R. (٢٠٠٣). Op.cit, pp. ٢٦٥-٢٨١.

٣٤- Matheson, K., Durson,S. (٢٠٠١). Op.cit, pp.١١٦–١٢٥

٣٥- Eveland. W. P., Shah, D.V. (٢٠٠٣). Op.cit, pp. ١٠١-١١٧.

٣٦- Huge, M., & Glynn, C.J. (٢٠١٠). Op.cit, pp. ١٦٥–١٨١

٣٧- Choi, J., Yang, M., and Jeongheon, J.C. (٢٠٠٩). opt.cit, pp. ٥٤-٧٥.

٣٨ـ يرجع الفضل فى طرح هذا المتغير للاختبار على صعيد الدراسات الإعلامية إلى "ياريف تسفاتي" فى دراسته التي أجراها بالولايات المتحدة (٢٠٠٣) خلال حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام (٢٠٠٠). يعرف الباحث هذا المفهوم بأنه "ذلك الشعور غير الموضوعي بعدم ثقة الأفراد بشكل عام فى الأخبار التي تبثها وسائل الإعلام ومن ثم التشكيك فى صحتها". ويؤكد الباحث فى هذا الصدد بأن ثمة شعوراً عاماً يسود بين أوساط الرأي العام بأن جميع المعالجات الصحفية للقضايا المثارة غالباً ما تكون منحازة وغير عادلة، إذ يسود الاعتقاد بأن الصحفيين ـ غالباً ـ ما يضحون بمعايير الدقة والموضوعية في نقل الحدث في سبيل تحقيق السبق الصحفي ـ في أحسن الأحوال ـ أو تحقيق منافع شخصية أو مادية في أسوئها. لمزيد من التعرف على تفاصيل هذه الدراسة أنظر:

Tsfati, Yariv.(٢٠٠٣). Media skepticism and climate of opinion perception, *International Journal of Public Opinion Research*,١٥(١), ٦٥- ٨٢.

٣٩ـ طرح هذا المتغير لأول مرة فى دراسة ل Hernando Rojas الذى أراد من خلاله الإشارة إلى سعى الأفراد لتفعيل مشاركتهم السياسية بشكل مكثف عبر شبكة الإنترنت وطرح أرائهم المتعارضة مع الاتجاه السائد فى وسائل الإعلام التقليدية، بهدف خوفاً من أن تظن الجماهير بأنه ما تروج له وسائل الإعلام التقليدية يمثل كافة الاتجاهات المتاحة فى المجتمع. لمزيد من التفاصيل حول هذه الفرضية أنظر:

Hernando Rojas.(٢٠١٠). "Corrective" action in the public sphere: How perceptions of media and media effects shape political behaviors, *International Journal of Public Opinion Research*,٢٢(٣), ٣٣٣-٣٦٣.

٤٠ـ لمزيد من التفصيل حول هذا المفهوم وطرق قياسه أنظر:

Hyunseo Hwang, Zhongdang Pan, & Y Sun.(٢٠٠٨). Influence of hostile media - perception on willingness to engage in discursive activities: An examination of mediating role of media indignation, *Media Psychology*, ١١, ٧٦–٩٧.

٤١- Atkinson, Lucy. (٢٠٠٤).Online and ticked off? An exploration of online political news coverage and hostile media phenomenon. Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, TBA, San Francisco, CA, retrieved March ١٥,٢٠١١,from http://www.allacademic.com/meta/p١٧٢١٢٩_index.html

٤٢- Hernando Rojas.(٢٠١٠). Op.cit, pp. ٣٣٣-٣٦٣.